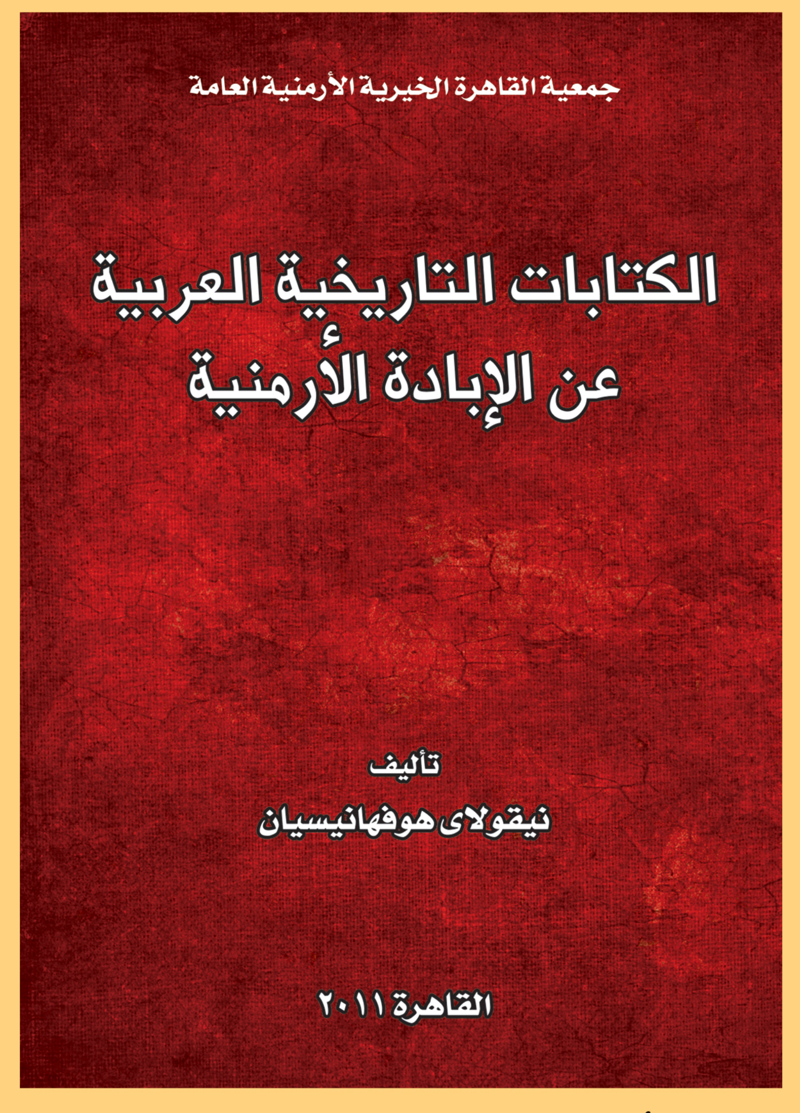


ديوان الثقافتين العربية والأرمنية

عدد رقم ١٩ | السنة الثانية | ديسمبر ٢٠١١



الأرمن يكتبون اسم العرب بحروف من ذهب

أريك

نشرة غير دورية تصدرها
جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة

رئيس التحرير :
د . محمد رفعت الإمام
مستشار التحرير للمواد الأرمنية :
بيــرج ترزيـــان
سكرتير التحرير :
على ثابت صبرى

العنوان : ٢٦ ش مراد بك ـ صلاح الدين
مصر الجديدة ـ القاهرة
تليفون : ٢٦٩٠٩٥٢٦(٠٢)
البريد الإلكترونى :
arekcairo@yahoo.com

رقم الإيداع : ١٨٣٧٤ / ٢٠١٠

إعداد وطباعة : ديزاين آرت
ت : ٢٤٣٣٠٨١٩ ـ ٠١٢٧٩٤٢٧١٨١
da_emad@yahoo.com

المحتويات

الموضــوع | الصفحة

السادة القراء الراغبون فى الحصول على هذا الإصدار مجاناً ، الرجاء موافاتنا بالبيانات الآتية :

الاســـــم : ....
المـــهــــنـــة: ....
الـــعـــنـــوان : ....
البريد الإلكترونى : ....
الـــتـــلـــيـــفـــون : ....



ماهية إبادة الجنس

بقلم : د . محمد رفعت

تُثار فى تلك الآونة مناقشات ومجادلات فى الدوائر الإعلامية بخصوص تجريم القانون الفرنسى لإنكار الإبادة الأرمنية . وفى عين اللحظة ، تصف أدبيات كثيرة أن شعوباً عربية دخلت دوائر الإبادة على أيدى أنظمتها الاستبدادية الحاكمة . وثمة خلط بائن فى استخدام مصطلح «الإبادة» حتى أن كثيراً من الكُتاب يستخدمونه دون معرفة ماهيته . وفى هذا الشهر ، وتحديداً فى ٩ ديسمبر ، تمر ثلاثة وستون سنة على إقرار «اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والمعاقبة عليها» فى عام ١٩٤٨ ، وهى الاتفاقية التى صاغت مفهوماً قانونياً دولياً ملزماً لجريمة «إبادة الجنس» . ولذا ، سوف أكرس هذا المقال لتحديد ملامح مفهوم «إبادة الجنس» كما وصفته الأمم المتحدة وأبرز نقاط الضعف فيه .

بعد معركة ضارية ، وبعد سلسلة من «التسويات الدبلوماسية» استقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن يكون مفهوم الاتفاقية لجريمة «إبادة الجنس» حسبما ورد فى مادتها الثانية : «أى من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلى أو الجزئى لجماعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه : أ ـ قتل أعضاء من الجماعة ، ب ـ إلحاق أذى جسدى أو نفسى خطير بأعضاء من الجماعة ، جـ ـ إخضاع الجماعة ، عمداً ، لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادى كلياً أو جزئياً ، د ـ فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة ، هـ ـ نقل أطفال عنوة من الجماعة إلى جماعة أخرى .

وعلى المستوى العقابى ، تنص المادة الثالثة من الاتفاقية على معاقبة الأفعال الآتية : اقتراف الإبادة فى حد ذاتها على نحو ما حددته المادة الثانية ، التآمر على اقترافها ، الشروع فى اقترافها ، الاشتراك فى اقترافها . ومن جهة المسئولية الجنائية ، تُؤكد المادة الرابعة على معاقبة مرتكبى «إبادة الجنس» أو الأفعال الواردة فى المادة الثالثة سواء كانوا حكاماً أو موظفين عموميين أو مواطنين عاديين . وبذا ، استبعدت الاتفاقية أى دور للدول أو الحكومات فى ارتكاب جريمة «إبادة الجنس» .

وبذلك ، أعدت الاتفاقية مفهوماً معترفاً به دولياً لجريمة الإبادة قوامه أربعة أركان محورية هى : فعل جنائى ، تعمد تدمير كلياً أو جزئياً ، جماعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية ، مستهدفة . ووفقاً لهذا المفهوم ، تتكامل أركان الجريمة فى «إبادة الجنس» مادياً ومعنوياً ، إذ يتوافر الركن المادى فى تدمير أعضاء الجماعة المستهدفة كلياً أو جزئياً بإيتاء أحد ـ أو أكثر ـ الأفعال الخمسة المحصورة فى المادة الثانية . ولا يُشترط لوقوع هذه الجريمة أن يقود الفعل إلى غايته كلياً أو جزئياً ، فيكفى توافر النية الإجرامية المتعمدة عند الجناة للوصول إلى هذه الغاية ، وهو ما يُمثل الركن المعنوى فى جريمة الإبادة .

وجدير بالرصد أم معركة المفهوم الأمثل لجريمة «إبادة الجنس» لم تنته عند حد تسويات الجمعية العامة ولجانها لاتفاقية الإبادة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، بل تعرض مفهوم الأمم المتحدة - ولازال - لسلسلة من الانتقادات بسبب غموضه والتباساته وتداخلاته وثغراته ونقائصه رغم سمته القانونية الدولية الرسمية . وفيما يلى نعرض لأبرزها وأهمها :

الجماعات المحمية

فيما يتعلق بالجماعات المحمية ، ثمة انتقادات عدة قد وُجِّهت إلى «الجماعات» التى اختصتها اتفاقية الإبادة بالحماية . ففى الابتداء ، لم تُحدد المادة الثانية - بل والاتفاقية برمتها - ماهية مصطلح «الجماعة» الوارد بها . أكثر من هذا ، حددت المادة الثانية أربع فئات حصرياً ينبغى حمايتها وهى : الجماعات القومية والعرقية والعنصرية والدينية دون تحديد معنى هذه المصطلحات من منطلق أن جريمة «إبادة الجنس» تُقترف ضد جماعة تمتلك سمات مشتركة ثابتة مستقرة يُمكن التعرف عليها بسهولة . ومن ثم ، تركت الاتفاقية تحديد ماهية المصطلحات آنفة الذكر إلى استنتاجات المشتغلين فى العلوم الإنسانية والاجتماعية وإلى اجتهادات المعنيين بالأمور القانونية تحكمهم - أو بالأحرى - تتحكم فيهم أهواء سياسية ومصالح اقتصادية وميول اجتماعية . ولا يُخفى أن الفعل الإجرامى لن يُصنف «إبادة جنس» إلا إذا استهدف تحديداً واحدة من الجماعات الأربع آنفة الحصر . وهنا ، تكمن خطورة «التقديرية» فى تحديد ماهية «الجماعات المستهدفة» على المستويين العلمى والقضائى .

ويصف كثير من المشتغلين بالدراسات الإبادية والقانونية الجماعات المحمية - عدا الدينية - بموجب اتفاقية الإبادة بـ «الغموض» نظراً للتداخل والتشابك بين ما هو «قومى» و «عرقى» و «عنصرى» ونادوا بإمكانية تعريف «الجماعات المحمية» على نحو مختلف بناءً على «النوع» أو على «مكان محدد» . ورغم قناعتهم بأن جُل مقاصد مهندسى الاتفاقية تتمثل فى حماية الجماعات المستقرة المشَّكلة نهائياً وتتحدد عضويتها من خلال التناسل مع استبعاد الأكثر تنقلاً التى ينضم إليها الشخص إرادياً وطوعياً ، فإنهم غير راضين عن هذا المفهوم ؛ إذ أن عضوية الشخص فى جماعة «دينية» أو «قومية» قد تتغير على مدار الحياة وتحل محلها جماعة جديدة .

وجدير بالملاحظة أن الافتقار إلى الوضوح بشأن الجماعات التى تتمتع بالحماية وتلك التى لا تتمتع بها قد قلل من فاعلية الاتفاقية وجعلها أكثر استعصاءً على الفهم مما كان الواجب أن تكون عليه ؛ ولذا ، يُطالب كثيرون بأن تحظى قائمة الجماعات الواردة فى المادة الثانية من الاتفاقية بـ «تفسير رحب ومتحرر» ، وطالبوا بأن يمتد مفهوم الإبادة ليشمل «الجماعة الجنسية» مثل النساء أو الرجال أو الشواذ . علاوة على ذلك ، قد تُشكل الجماعة المستهدفة إما أقلية عددية فى بلد ما وإما أغلبية فيه . وجدير بالإضافة أيضاً ألا يُستبعد مفهوم الإبادة التى يكون فيها الضحايا من بين مكونات نفس جماعة الجانى فيما يُمكن أن يُسمى «إبادة جنس ذاتية» ، أى القضاء الداخلى الشامل على قطاع ذى دلالة من أفراد جماعة المرء ذاته الآمر بالقضاء الشامل . وفى سياق متصل ، ثمة انتقاد حاد يُوجه صوب الجماعات المحمية بموجب اتفاقية الإبادة يتمثل فى محدوديتها وحصريتها مما أجحف بحقوق جماعات أخرى لم تكفل الاتفاقية حمايتها أمثال الجماعة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية . وجدير

بالتسجيل هنا أن الإسقاط المقصود هنا للجماعتين الأوليين لا يُعد من عيوب مفهوم «إبادة الجنس» فحسب ، ولكن من نقائص الاتفاقية برمتها .

الجماعة السياسية

يكاد يتفق معظم مؤرخى ومحللى «اتفاقية الإبادة» على أن من أهم «نواقصها الخطيرة» هو عدم الإشارة إلى الأفعال العدوانية بقصد تدمير «الجماعة السياسية» باعتبارها أفعالاً تُشكل «إبادة جنس» . وقد طالب هؤلاء بضرورة أن يتسع مفهوم «إبادة جنس» حتى يشمل الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلى أو الجزئى لـ «الجماعة السياسية» بصفتها هذه بمثلما الجماعات القومية أو العرقية أو العنصرية أو الدينية . وحسب رأيهم ، لا يخفى أن القضاء على الخصوم السياسيين غير المسلحين لا يقل البتة إجراماً عن المذابح التى تُقام لتلك الجماعات الأخرى ويجب أن يُعتد به باعتباره كذلك .

ونادى البعض بضرورة حماية الاتفاقية لجميع «الجماعات الإنسانية» عموماً ؛ إذ عندما ترك واضعو الاتفاقية «الجماعة السياسية» ومن هم على شاكلتها ، خارج الحماية المنصوص عليها ، فإنهم بذلك قد تركوا الباب مفتوحاً أمام أية حكومة لتفلت من الواجبات الإنسانية المفترض أن تكفلها الاتفاقية ؛ إذ تضع «إبادة الجنس» موضع التنفيذ تحت ستار الإجراءات التنفيذية المتخذة ضد «الجماعة السياسية» وغيرها لأسباب أمنية أو تتعلق بالنظام العام أو بأى من سائرها المتصل بالسياسة العليا للدولة . وربما إذا استحال الدفع بالأسباب السياسية كعذر مقبول للإجراءات الإبادية المطبقة على جماعة تتمتع بالحماية وفقاً للمادة الثانية ، بات على العكس متيسراً احتمال الدفاع عن تلك السياسة الحكومية على أسس اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . وعندئذ ، لا يُشكل الطابع القومى أو العنصرى أو الدينى للجماعة المبرر لأفعال التدمير موضع الاهتمام ، ولكن يُدّعى أن الإجراءات قد اتُخذت ضد نفس الأشخاص ـ أعضاء هذه الجماعة أو تلك ـ باعتبار كونهم من أفراد جماعة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . وبعبارة أخرى ، جماعة غير متمتعة بالحماية .

وتُنتقد المادة الثانية من الاتفاقية بنحوها إزاء الجريمة الفردية دون الاضطهادات التى تُحرِّض عليها الحكومات . علاوة على ذلك ، فى بعض حالات المذابح الرهيبة يصعب تحديد تلك التى من بين الجماعات السياسية أو الاقتصادية أو القومية أو العنصرية أو العرقية أو الدينية ـ والمتداخلة جميعاً فيما بينها ـ تكون المستهدفة بصفة رئيسية أو غلابة . وباختصار ، إن لمعظم ضروب «إبادة الجنس» شيئاً على الأقل من المسحة السياسية .

على أية حال ، لم تُستبعد «الجماعة السياسية» اعتباطاً ، إذ أن السجال السياسى الذى تخلل إعداد الاتفاقية كشف عن جهود الاتحاد السوفيتى ـ تحديداً ـ لإقصاء هذه الجماعة . ولا يُخفى أن ستالين (١٩٢٨ ـ ١٩٥٣) كان قد بدأ سلفاً التصفيات التى استهدفت هذه الجماعة بالذات . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثغرة فى «اتفاقية الإبادة» عموماً وفى المادة الثانية خصوصاً وفى مفهوم «إبادة الجنس» بالأخص غير خافية على أحد . بيد أنه لم تُبذل أية جهود لسدها منذ إقرار الاتفاقية عام ١٩٤٨ .

ويطرح بعض فقهاء القانون أن أحد الحلول الممكنة لسد هذه الثغرة يتمثل فى إعادة صياغة المادة الثانية من الاتفاقية وضم «الجماعة السياسية» إليها فى بروتوكول إضافى . ولكن على الأرجح الغالب ربما تحول هذه

«الآلية الجديدة» دون غدو بعض الدول أطرافاً فيها . ناهيك أن ثمة آليات دولية مثل «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان» و «ميثاق الحقوق المدنية والسياسية» تكفل فعلياً الحماية لـ «الجماعة السياسية» دون أن تُخل بالأهداف المتوخاة بصدد منع جريمة «إبادة الجنس» والمعاقبة عليها . ومهما يكن من أمر ، تسبب إسقاط «الجماعة السياسية» من بين الجماعات المحمية بمقتضى اتفاقية الإبادة فى توصيف المفهوم بأنه «تعتيم فاجع» و«مفرط فى التقلص» ؛ إذ لم يقتصر الأمر على الإبادة السياسية فقط ، ولكنه امتد إلى ما يُسمى بـ «الإبادة الثقافية» ؛ أى القضاء على مؤسسات الجماعة أكثر منه القضاء على وجودها المادى .

الإبادة الثقافية

انتقد كثيرون اتفاقية الإبادة عموماً والمادة الثانية خصوصاً التى عَرَّفت «إبادة الجنس» بأن نصها النهائى لم يتضمن أية إشارة مباشرة إلى «الإبادة الثقافية» (الحضارية) ـ عدا البند رقم هـ ـ مما سيُؤثر سلبياً على وجود الأقليات ومستقبلها . وتجدر الإشارة إلى أن «الإبادة الثقافية» وردت ضمنياً فى سياق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٦ . علاوة على ذلك ، حمل البند الثالث من المادة الأولى بمسودة الاتفاقية التى أعدها الأمين العام عنوان «الإبادة الثقافية» . كما كانت هذه الإبادة موضوعاً مستقلاً للمادة الثالثة من مسودة الاتفاقية التى أعدتها اللجنة المؤقتة المختصة بإبادة الجنس (اللجنة السادسة) . وقد أثارت هذه المادة مناقشات مطولة بين أعضاء اللجنة الذين انقسموا إلى فريقين أولهما : مؤيد لضم «الإبادة الثقافية» إلى الاتفاقية ، وثانيهما : معارض لهذ الضم .

وقد استند المطالبون بالضم إلى الحجج الآتية :

ـ استحالة فصل «الإبادة الثقافية» عن الإبادة الجسدية والبيولوچية لأن الأولى جزء متمم للتعريف العام لإبادة الجنس . كما أن الأولى لم تكن أقل بشاعة من الثانية ؛ ولذا ، ستكون الاتفاقية ناقصة إذا اقتصرت على حماية الجماعات البشرية ضد الإبادة الجسدية وحدها خصوصاً وأن «الإبادة الثقافية» تنبع من نفس «دوافع» الإبادة الجسدية وتصب فى ذات «الأهداف» .

ـ لا يُمكن لمواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان أن تُعلن «الإبادة الثقافية» كونها جريمة أو تُوفر السبل لمنعها والقضاء عليها .

ـ لا يكفى إدخال مواد فى التشريعات الوطنية تضمن للجماعات القومية أو العرقية أو الدينية حرية التعبير عن نفسها .

ـ إذا كانت بعض مواد القوانين الوطنية تُحرِّم «الإبادة الثقافية» ، فيُعد ذلك سبباً إضافياً لضم هذه الجريمة إلى «اتفاقية الإبادة» تماماً مثل القتل الجماعى والتسبب فى الأذى الجسدى الخطير ـ وهما جريمتان يُعاقب عليهما القانون الدولى ـ قد تم ضمهما إلى الاتفاقية .

أما الرافضون لضم «الإبادة الثقافية» إلى الاتفاقية فقد تحججوا بالآتى :

ـ تحدث «الإبادة الثقافية» سواء داخل إطار حماية حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات .

ـ تُعد «الإبادة الثقافية» مضموناً غامضاً مما يُتيح الفرصة للإفراط تحت هذا الستار ويُخفض من قيمة الاتفاقية بدرجة كبيرة .

ـ ستجد المحاكم الدولية أو الوطنية نفسها فى مأزق إذا تم استدعاؤها للبت فى مجال غير محدد مثل «الإبادة الثقافية» التى تخص مباشرة أكثر المميزات تعقيداً للروح الإنسانية .

ـ تُسبب «الإبادة الثقافية» بمضامينها السياسية فى عدم تصديق بعض الدول على الاتفاقية .

على أية حال ، قررت اللجنة السادسة عدم إدراج البنود الخاصة بالإبادة الثقافية فى اتفاقية الإبادة . وقد ظل هذا الإسقاط مثار انتقاد شديد للاتفاقية . وطالب كثيرون بإما مراجعة مفهوم «إبادة الجنس» الوارد فى الاتفاقية وإما إعداد بروتوكول إضافى لها يُقر بتجريم «الإبادة الثقافية» . وفى المقابل ، ثمة آخرون امتدحوا إسقاط «الإبادة الثقافية» من اتفاقية الإبادة ، إذ وفقاً لآرائهم «لا يتوافق مضمون الإبادة الثقافية مع المعنى الاصطلاحى لإبادة الجنس التى ترتبط فقط بالتدمير الجسدى أو الحيوى لجماعة بشرية» . بيد أن الانتقادات بخصوص «الإبادة الثقافية» قد أسفرت عن مخاطبة الأمم المتحدة فى مطلع سبعينيات القرن العشرين أعضائها وهيئات ومنظمات دولية لإبداء الرأى حول «الإبادة الثقافية» وإمكانية ضمها إلى اتفاقية الإبادة أو فى آلية إضافية للاتفاقية . وتجدر الإشارة إلى إحجام الحكومات والمنظمات والهيئات حتى عن مجرد «إبداء الرأى» فيما يخص «الإبادة الثقافية» مما يعكس رغبتهم فى عدم تجريم هذا النمط لا فى اتفاقية الإبادة ولا حتى فى ملحق إضافى لها .

القصد الخاص

حسب المادة الثانية من اتفاقية الإبادة ، يُمثل «قصد التدمير الكلى أو الجزئى لجماعة . . . » الركن الركين وحجر الزاوية فى مفهوم جريمة «إبادة الجنس» والسمة الفارقة لها عن أية جرائم شبيهة أو متداخلة . ناهيك عن كونه الركن المعنوى لهذه الجريمة التى لا تكتمل الأركان إلا إذا توافرت لدى الجناة «نية» تدمير الأشخاص ليس بسبب كنيتهم أو هويتهم الخاصة ، وإنما لأنهم أعضاء فى إحدى الجماعات الأربع المحمية بموجب الاتفاقية . وبالتالى ، تُعد عضوية الضحايا فى جماعة بذاتها العامل الحاسم فى وقوع جريمة «إبادة الجنس» ؛ ولذا ، فإن قتل آلاف الأشخاص دون توافر هذا القصد لا يُصنف «إبادة جنس» بغض النظر عن ضراوة الجريمة وعدد ضحاياها فى حين أن قتل شخص واحد مع توافر هذا القصد يُصنف «إبادة جنس» .

إذن ، يُعد القصد الخاص ممثلاً فى إرادة إفناء الجماعة المستهدفة شرطاً محورياً وجوهرياً فى وقوع جريمة «إبادة الجنس» علاوة على القصد العام . وبذا ، تبوأت «نية الجناة» وعلاقتها العضوية بالأفعال الرامية لتدمير الجماعة المستهدفة موقعاً بؤرياً فى جريمة «إبادة الجنس» . بيد أن إثبات هذه النية باعتبارها قصداً جنائياً خاصاً يُعد من المعضلات الشائكة فى مفهوم الإبادة ؛ إذ أن شرطية «النية» تُظهر أن المسئولية الجنائية تقع بصفة جوهرية على أولئك الذين يُخططون لسياسة تقصد تحديداً تدمير جماعة مستهدفة ، كلياً أو جزئياً ، أو يشرعون فى هذه السياسة أو يُنفذونها . بيد أنها لا تُجيب عن الأسئلة الخاصة بمسئولية أولئك المتخذين مواقعهم على سُلم التنفيذ فى الدرجات الأدنى منه وماهية المعايير القانونية اللازمة لإثبات مسئوليتهم القانونية تلك . ولاريب أن إثبات «القصد الجنائى الخاص» فى معظم الأنظمة القانونية أصعب من إثبات القصد العام الذى يُمكن إثباته بالمنهج الاستدلالى .

ومهما يكن من أمر ، إذا كانت القصدية Intentionality الخاصة قد شغلت موقعاً مركزياً فى مفهوم الإبادة ، فإنها أيضاً أبرز الانتقادات الموجهة صوب مفهوم الإبادة والاتفاقية معاً ؛ إذ بموجبها غدا المفهوم القانونى لإبادة الجنس «معيباً على نحو صارخ» ، فبدلاً من صياغة مفهوم موضوعى للإبادة ـ وهو ما كان ينبغى ـ نحت مصممو الاتفاقية مفهوماً مرتكزاً على إثبات وجود القصد مما أضعف من قدرتها أو فاعليتها .

ولاريب أن القصدية الإبادية الخاصة أثارت مشكلات لاتزال معلقة ؛ إذ أن اتفاقية الإبادة لم تُقدم إرشادات واضحة لتحديد «القصد» ، ومن ثم ، تركت للقضاة والمحلفين حسم هذه المسألة بمقتضى المسئولية الذاتية . وإذا كان إثبات القصدية وعراً فى ساحات القضاء ، فلامندوحة فى أنه سيغدو أكثر وعورة وتعقيداً على بساط البحث العلمى . زد أيضاً ، أن القصدية تسبغ نوعاً من عدم المنطقية على الأنظمة القانونية التى تُصنف مقتل فرد واحد بمثابة «إبادة الجنس» لتوافر النية الخاصة ولا تُصنف مقتل عديدين ، كذلك لعدم توافرها . وهنا ـ تحديداً ـ قد يُحاجج الجناة بأنهم لم «يقصدوا» بأفعالهم الإجرامية تدمير الجماعة المستهدفة .

ورغم هذه الثغرات والالتباسات الناجمة عن القصدية ، فإن استبعادها من مفهوم جريمة الإبادة قد يمحو أى تمييز بينهما وبين ما عداها من جرائم . بيد أن الاتفاقية قد ألقت نية تدمير الجماعة المستهدفة بأكملها ونية تدمير بعضها فى سلة واحدة . ولعل هذه الملاحظة تُثير قضية جد شائكة مرتبطة بماهية «الإبادة الجزئية» ؛ إذ أن الاتفاقية لم تُحدد المقصود بالتدمير الجزئى للجماعة المستهدفة . ولم تُلوح إلى أى مدى أو حجم يكون هذا الجزء ، وكذا ، نوعيته وفاعليته مما أسفر عن معضلة فقهية بقدر ما هى بحثية أيضاً . وثمة سؤال يطرح نفسه على بساط البحث : هل تدمير الجماعة المستهدفة يشمل تواجدها فى أى مكان أم يقتصر على قطاع محدد منها يُميزه الجانى ويقصده فى إقليم جغرافى بذاته أو شريحة من الجماعة شأن مثقفيها أو نسائها ؟

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية قد استخدمت تعبير «كلياً أو جزئياً» ، وهو مصطلح ملتبس تاركة أمر تأويله إلى القضاة والباحثين الذين خلصوا إلى أن جناة الإبادة لابد أن يقصدوا تدمير قطاع جوهرى من الجماعة المستهدفة . وحتى يتسم هذا القطاع بـ «الجوهرية» لابد أن يكون ذا دلالة رقمياً بالقياس إلى العدد الإجمالى للجماعة ويكون ذا دلالة معنوياً داخل الجماعة . ومن ثم ، يُؤثر فقدان هذا القطاع كمياً وكيفياً فى بقاء الجماعة المستهدفة على قيد الحياة ، ويُعد دليلاً على تدميرها جزئياً . وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أهمية عدد الضحايا فى إثبات النية الإبادية ؛ إذ كلما كان عددهم كبيراً ، يصير إثبات النية أمراً أيسر نسبياً ويغدو الأمر أكثر بقليل من الاستنباط المنطقى للحقائق . وعلى النقيض تماماً ، كلما انخفض عددهم باتت الحاجة إلى بعض العناصر الأخرى مثل وجود خطب وتصريحات تُحرض على الإبادة وتدمير الرموز الثقافية والحضارية مصحوبة بأعمال عنفية .

وهكذا ، لا يُشترط أن تتعلق «إبادة الجنس» بتدمير الجماعة المستهدفة بأكملها ؛ إذ أن «المدى النسبى» للقضاء الفعلى عليها ، أو لمحاولة القضاء عليها ـ بأى من الوسائل المذكورة فى المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية ـ يُعد دليلاً قوياً على ثبوت القصد المتوفر بالضرورة للقضاء عليها جزئياً كان أم كلياً . وتبقى دلالة المدى النسبى للأعداد الكلية معياراً حاسماً فى قضية «الإبادة الجزئية» حتى لا يتم التقليل من قيمة مفهوم «إبادة الجنس» أو تمييعه بفعل تكاثر الحالات التى يتسع لها إثر تفسير مبالغ فى الشمول ، ولذا ، لا يُفضل أن تُطبق الاتفاقية على حالات «الإبادة الفردية» خصوصاً وأن المادة الثانية تستخدم صيغة الجمع على امتداد الحالات الإبادية الخمس .

تركيا والطريق الطويل إلى المصالحة

تاريخ العالم المنسى

ترجمة : سحر توفيق

بقلم : روبيرت فيسك

لنضع جانباً للحظة واحدة ، الحرب التركية الفرنسية حول أول «هولوكوست» فى القرن العشرين ؛ إبادة الأرمن . ولنتذكر أن الرشوة الانتخابية لنيقولا ساركوزى (٥٠٠,٠٠٠ من الناخبين الأرمن الفرنسيين يُريدون أن يسمعوا منه كلمة حق) والقومية التركية (التى تتغذى على إنكار الإبادة) كلاهما معاً يصنعان خليطاً بالغ السوء .

ومن ثم ، إليكم ما يستحق الابتهاج . لقد أكملتُ لتوى ٢١ لقاءً على وسائل الإعلام التركية : الراديو والتليفزيون وفى الصحف حول الإبادة الأرمنية . ولم تكن كل الحوارات تتناول القتل الجماعى العمدى والمخطط لمليون ونصف المليون من المسيحيين الأرمن على أيدى الأتراك العثمانيين عام ١٩١٥ ـ لقد كانت هناك مناقشات كثيرة حول سورية وكردستان ، وهل ينبغى أن تكون تركيا «مثالاً يُحتذى به» للعالم العربى (معجزة أخرى على مدار ٢٤ ساعة أنتجها فريق الحلم الخاص بواشنطن) ـ ولكن كانت هناك بعض المناقشة الجادة حول هذا الموضوع الذى يُعد ذكره من أشد المحرمات .

كانت المناسبة ظهور طبعة باللغة التركية من كتابى The Great War for Civilization (الحرب الكبرى من أجل الحضارة) ـ والذى يشمل فصلاً كاملاً ومفصلاً عن الإبادة ـ والذى ظهر لتوه فى تركيا دون أية تطبيق للقانون ٣٠١ سيئ السمعة (قانون معاداة التركية)، ولا أية تهديدات لإيثاكى ، دار النشر التركية التى نشرت كتابى . والفصل الذى يتناول الأرمن ، والذى يُصرح مراراً وتكراراً أن ذلك «الهولوكوست» أول جريمة إبادة فى القرن العشرين كانت من تخطيط وتنفيذ السلطات التركية فى القسطنطينية (إسطنبول) ، جاء هذا الفصل بالتركية تحت عنوان «أول إبادة» . وفى معظم الأحوال ، لم يتناول أحد من الصحفيين أو مقدمى البرامج التليفزيونية الأتراك ما كتبته فى هذا الفصل بالتشكيك فى صدقه .

وأظن أننى أعرف السبب . فمئات الآلاف من الأتراك ينظرون الآن إلى الإبادة الأرمنية كحقيقة تاريخية . لكن الحكومة التركية لاتزال تنكر رسمياً تلك الأعمال الوحشية ، وتزعم أنها كانت حصيلة «حرب أهلية» ، وأن بعض الأرمن كانوا يُساعدون جيش القيصر المعادى للعثمانيين (وهذا صحيح ، رغم أنه لا يُمكن أن يكون تبريراً للإبادة) ، وأن المؤرخين فقط «من كلا الجانبين» يُمكن لهم أن يتوصلوا إلى نتائج

كاتب بريطانى

مختلفة من حيث كون ما حدث إبادة أم لا . وتخيلوا ، كما أقول دائماً ، لو أن «المؤرخين» كان لهم أن يُقرروا إن كانت جرائم الإبادة النازية ضد اليهود قد حدثت أم لا . لكن ليست هذه هى المسألة .

آلاف الأتراك يُنقبون فى تاريخ عائلاتهم بأنفسهم . وهم يتساءلون : لماذا كانت جداتهم وأمهات جداتهم أرمنيات ؟ ما هو ذلك التاريخ السرى الذى ينبغى حراسته بالقوانين التى يُمكن أن تلقى بك فى السجن لمجرد إجراء مناقشة علنية حول مسئولية تركيا عن هذه الإبادة ؟ وقد سألتُ أنا ، مرات متكررة ، على التليفزيون التركى وفى الصحافة التركية ، ما الذى يجعل دولة قوية وشجاعة مثل تركيا ـ والتى يظل انتصارها فى معركة جاليبولى أحد أعظم إنجازات العالم العسكرية ، والتى كان جنودها أفراد وحدة الأمم المتحدة الوحيدة فى الحرب الكورية التى رفضت غسيل المخ ـ ما الذى يجعل مثل هذه الدولة غير قادرة على الاعتراف بالأفعال الرهيبة التى حدثت قبل ميلاد أى من أبنائها اليوم تقريباً ؟ لم يعد هناك أى من القتلة على قيد الحياة ـ رغم أنه لايزال يعيش عدد قليل جداً بكل أسف من الضحايا الأرمن الذين نجوا من المذابح ـ ومن ثم فلا يُمكن أن تكون هناك محاكمات لأحد . لاتزال تركيا تُريد الانضمام بالاتحاد الأوربى ، وبعد أربع سنوات سوف يحتفل العالم بالذكرى المئوية للإبادة الأرمنية .

لماذا لا تعترف تركيا بهذا التاريخ الآن ؟ لقد اعتذر الألمان ألف مرة لليهود ؛ واعتذرت الولايات المتحدة لسكان أمريكا الأصليين على ما ارُتكب فى حقهم من تطهير عرقى فى القرن التاسع عشر ؛ واعتذر الأستراليون لأهالى أستراليا الأصليين ، واعتذر البريطانيون للأيرلنديين ، والأوكرانيون للبولنديين على ما ارتُكب من جرائم جماعية شملت الاغتصاب والنهب والمذابح تحت الاحتلال الألمانى بعد عام ١٩٤١ . ماذا دهى الأتراك ؟ ولكن كما أقول ، كثير من الأتراك يعتقدون أن بلدهم ينبغى أن يمتلك تاريخه ، مهما كان ما ينطوى عليه من مساوئ .

ومنذ أسابيع قليلة ، اعترف رجب طيب أردوغان بأن الجيش التركى قد ارتكب مذابح فى حق آلاف من الأكراد فى ثلاثينيات القرن العشرين . وتساءلت جريدة Zaman إن كان ذلك سوف يفتح الطريق أمام الاعتراف بالإبادة الأرمنية ـ ولم تستخدم الجريدة كلمة «المزعومة» . لقد تعاملت مع الإبادة باعتبارها حقيقة واقعة . وكان الإنكار الصحفى الوحيد الذى مررتُ به فى مناقشة سابقة على أحد اللقاءات ، عندما وصف مقدم لبرنامج عام ١٩١٥ على أنه «مذبحة متبادلة» . وسألتُ : أهو مثل البوسنة ؟ وكان الرد هو الصمت .

لكن الإنكار مستمر بالطبع بين النخبة العسكرية الشرطية . بعد اغتيال المحرر التركى الأرمنى هرانت دينك على يدىّ أحد الشباب القوميين من طرابيزون فى عام ٢٠٠٧ ، سار مئات الآلاف من الأتراك فى مسيرة إحياء لذكراه . وقد اعتقدوا أن القانون التركى سوف يتعامل مع قاتليه . لكن بعض رجال الشرطة كانوا يلتقطون صوراً لأنفسهم بجوار القاتل بعد القبض عليه . ويقول بهاء الدين حيال ، والد أحد المشكوك فى تآمرهم ، أن مخبرى الشرطة اختلط عليهم الآن الأمر بالنسبة لابنه ، وأن يحيى أوزتورك ، رئيس شرطة طرابيزون ، قال للصبى بعد الاغتيال أنه كان «يخدم بلاده» . وادعى حيال أن أحد مسئولى المخابرات أرسل له فيما بعد رسالة تقول : «إننى أقدم لكَ احترامى . لقد ربيتَ ابناً وطنياً» . وقد تحولت القضية الآن إلى فضيحة . وفُقدت الأوراق . وترفض الإدارات الحكومية مساعدة النيابة دون أن يُحاسبوا .

وإلى جانب الكارثة الكردية الكاملة ـ ولابد أن أضيف أن الأكراد قد اعترفوا بدورهم فى الإبادة الأرمنية بطريقة لم يفعلها الأتراك ـ والتهديدات التى تُواجه حرية التعبير ، فضلاً عن محاكمة هرانت دينك ، لا يُمكن أن تُعد تركيا «مثالاً يحتذى به» العرب . ولكن كما أشرتُ مرات كثيرة فى تركيا ، كان أردوغان هو أول زعيم مسلم يعترف ويُعبر عن إعجابه بالصحوة العربية . ولم أستطع أبداً أن أتخيل العلم التركى يُرفرف مرة أخرى فى غزة أو القاهرة . إن تركيا بلد قد تغير .

هناك جوانب بائسة لكل هذا . كتب أحمد عزيز ، الصحفى الباكستانى ، ليُخبرنى أن مقالاً له عن الإبادة «تعرض لحذوف كثيرة لأنه فى باكستان لدينا تلك الفكرة الخاطئة عن الإمبراطورية العثمانية بأنها كانت آخر خلافة عظيمة تشكلت من قديسين وقد يتأذى البعض» . وعلى الإنترنت «تمكن المقال من توصيل أفكارى عندما نحكم بعدد رسائل الكراهية التى تلقيتُها . . . » . وسأل عزيز : «لماذا عندما يُحاول البشر إنكار ما ارتكبوه من أخطاء يلجأون لاستخدام الهجوم الشخصى لدحض الانتقاد الموجه إليهم ؟» .

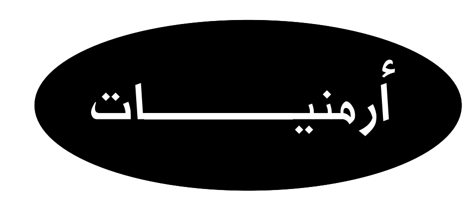
ولكن كما أقول ، فلنُحاول الابتهاج . فى أحد جلسات التوقيع على نسخ من كتابى فى إسطنبول ، سألنى شاب أن أوقع نسخة لأبيه الذى رآنى على التليفزيون وأعجبه ما سمع . ووقعتُ على الكتاب . قال الشاب : «أبى هو رئيس الشرطة فى إسطنبول» .

* نقلاً عن الإنديبندنت البريطانية فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١١ .

أرمينية والأردن

فى ٤ ديسمبر ٢٠١١ ، قدّم السفير د . أرشاك بولاديان سفير جمهورية أرمينية لدى المملكة الأردنية الهاشمية ـ ومقر إقامته دمشق ـ أوراق اعتماده إلى الملك عبد الله الثانى عاهل الأردن . وخلال الاجتماع القصير الذى تم بعد مراسم تسليم أوراق الاعتماد ، هنأ الملك عبد الله الثانى السفير الأرمنى بمناسبة تعيينه ، وتمنى له النجاح فى مهمته . ونوّه عاهل الأردن فى كلمته إلى أن الأردن تُكن مشاعر حارة تجاه الشعب الأرمنى ، كما أنه يُقدِّر دور الجالية الأرمنية فى تنمية البلاد تقديراً عالياً . وبدوره ، أبلغ السفير بولاديان الملك عبد الله تحيات وتمنيات الرئيس سيرج سركيسيان لجلالته وللشعب الأردنى ، وأشار إلى علاقات الصداقة التاريخية بين البلدين ، وأكد على ضرورة توطيدها وتعميقها . وفى إطار المراسم ، وضع السفير بولاديان باقات الزهور على أضرحة ملوك الأردن الثلاثة السابقين .

وأثناء زيارته للأردن ، اجتمع السفير الأرمنى أرشاك بولاديان مع سكرتير عام وزارة الخارجية الأردنية ، وكذلك مع مدير إدارة دول أوربا ، ومع وزيرة التعليم العالى ، علاوة على ممثلين عن الجالية الأرمنية الأردنية . وخلال هذه اللقاءات ، بحثوا سُبل تطوير العلاقات الأرمنية الأردنية فى المستقبل واتجاهاتها المحتملة .



الكتابات التارخية العربية عن الإبادة الأرمنية

قراءة : عطا درغام **تأليف : نيقولاى هوفهانيسيان**

أشرنا فى العدد السابق إلى صدور كتاب «الكتابات التاريخية العربية عن الإبادة الأرمنية» لمؤلفه الأستاذ الدكتور نيقولاى هوڤهانيسيان ، أحد أبرز مؤرخى أرمينية المعاصرين ، والمدير الأسبق لمعهد الدراسات الشرقية بالأكاديمية القومية الأرمنية للعلوم ، ومؤسس المركز الأرمنى لحل الصراع ، ورئيس مؤسسة الأطلنطى الأرمنية . وتجدر الإشارة إلى أن ميادين دراساته متعددة ، نذكر منها : التاريخ الحديث والمعاصر للبلاد العربية ، العلاقات الدولية والإقليمية فى الشرق الأوسط ، الإسلام السياسى ، علم الصراعات وإبادة الجنس ، السياسة الخارجية لأرمينية . وألّف فى هذه الموضوعات حوالى «٥٠٠» عمل ، نشرها بلغات عديدة فى بلاد متباينة . وفى هذا الصدد ، نشر بالأرمنية عام ٢٠٠٧ كتاب «تاريخ البلدان العربية من القرن السابع حتى عام ٢٠٠٥» ، ونال عليه جائزة رئيس جمهورية أرمينية . وفى عام ٢٠٠٩ ، نشر عمله المهم «الإبادة الأرمنية ، أرمينوسيد ، أشد الإبادات إبادية» بعشر لغات عالمية . وقد فاز هذا العمل بدبلوم الدرجة الأولى لوزارة الثقافة بأرمينية .

والكتاب قيد القراءة ، صدر بمصر عن «جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة» ، ترجمة : سحر توفيق ، مراجعة د . محمد رفعت الإمام ، متابعة بيرج ترزيان . وقد أهدى المؤلف كتابه إلى «ذكرى شهداء الإبادة الأرمنية فى عام ١٩١٥ ، كل الفتيات الأرمنيات الطاهرات اللائى قُتلن فى ميعة الصبا ، وكل الفتيان الأرمن الذين تركوا هذا العالم قبل أن تنبت لحاهم» . كما أهداه أيضاً إلى «كل العرب الذين كانت لديهم الأمانة والشجاعة فى تلك الأيام الكابوسية لعام ١٩١٥ لأن يمدوا أيديهم بالمساعدة للاجئين الأرمن وهم فى طريقهم إلى قدرهم المحتوم» .

ركز المؤلف فى الفصل الأول على مناقشة أسباب اعتبار القضية الأرمنية من المحرمات فى الاتحاد السوڤيتى حتى عام ١٩٦٥ . إذ لم تكن دراسة هذه القضية مدرجة ضمن برامج البحث للمعاهد الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالى فى أرمينية السوڤيتية . ولم تكن تلقى تشجيعاً وتمويلاً . وتكمن أسباب هذه الحالة فى طبيعة العلاقات السوڤيتية التركية «الحميمة» التى تمخض عنها نظرية «الصداقة الأخوية بين لينين وكمال» . وعى مدى ثلاثة عقود (١٩٢٤ ـ ١٩٥٤) ، أصبحت هذه النظرية بمثابة الموقف الرسمى السائد فى السياسة الخارجية للاتحاد السوڤيتى تجاه تركيا . وعلاوة

على هذا ، نظرت موسكو إلى الإبادة الأرمنية باعتبارها مصدر خطر مستمر لتغذية «القومية الأرمنية» التى ينبغى التكتم على أصولها ، وهو ما يتعارض مع الأيديولوچية السوڤيتية الرسمية القائمة على نظرية «الأممية» . وبذا ، يُمكن وصف الفترة من (١٩٢٠ ـ ١٩٥٠) بأنها «سنوات الصمت الإجبارى» على دراسة الإبادة الأرمنية .

بيد أن تحولات المناخ الأيديولوچى السوڤيتى إبان خمسينيات وستينيات القرن العشرين قد أسهمت فى الاعتراف العام بالقضية الأرمنية ودراستها لاسيما رفع الهالة عن سياسة ستالين القاسية داخلياً والعدائية خارجياً وسياسة التحرر أثناء ما سُمى بذوبان الجليد فى عهد خروتشوف . وقد أسفر عن هذا المناخ احتفال أرمينية رسمياً فى ٢٤ أبريل ١٩٦٥ بالذكرى الخمسين للمذبحة العظمى (١٩١٥) . وفى أثناء الاحتفالات ، طالب الأرمن بالاعتراف بالإبادة وإدانتها ومعاقبة المسئولين عنها والانتقام منهم واستعادة الأراضى الأرمنية المصادرة . واعتباراً من هذا اليوم ، أصبحت الإبادة الأرمنية واحدة من الاتجاهات المهمة للدراسات الأرمنية والدراسات الشرقية فى أرمينية .

فى هذا الاطار ، برز دور نيقولاى هوڤهانيسيان فى سبر أغوار الإبادة الأرمنية فى المصادر العربية من خلال موقعه كرئيس لقسم البلدان العربية فى معهد الدراسات الشرقية فى أكاديمية العلوم الوطنية بأرمينية ، ومن خلال إسهاماته البحثية فى هذا المضمار . ففى مارس ١٩٦٥ ، نشر باكورة أعماله عن «حسن ضيافة الشعب الأرمنى» تجاه اللاجئين الأرمن . وفى الشهر التالى ، استعرض كتاب فايز الغصين «المذابح فى أرمينيا» باعتباره من أوائل الأعمال القليلة جداً حول الإبادة الأرمنية . وهكذا ، بدأت فى يريڤان دراسة الأعمال التاريخية العربية حول الإبادة الأرمنية . وعلى مدار أربعة عقود ، كرّس هوڤهانيسيان بؤرة اهتمامه لكيفية تعاطى العرب لقضية إبادة الأرمن .

وفيما يتعلق بدوافع الكتابات العربية لتناول الإبادة الأرمنية ، فقد خصص لها المؤلف الفصل الثانى من الكتاب . ومن منظوره ، تُمثل هذه الدوافع جزءاً لا يتجزأ من تقاليد الكتابة التاريخية العربية منذ أكثر من «١١» قرناً عن أرمينية والأرمن . إذ على مر التاريخ ، قدّم المؤرخون العرب إبداعات جوهرية فى دراسة الشأن الأرمنى . وعلى المستوى العربى ، اقتنع المؤرخون العرب بأن دراسة السياسة العثمانية إزاء الشعوب غير التركية ، وعلى رأسها الأرمن ، سوف تُساعدهم على دراسة تاريخهم بشكل أعمق وأكثر شمولاً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) والوقوف على توجهات السياسة العنصرية للقومية التركية . وبعبارة موجزة ، تبحث الدراسات التاريخية العربية عن إجابات لأسئلتها الخاصة فى تاريخ الإبادة الأرمنية .

وعطفاً على ما سبق ، يُعد العرب شهود عيان على «المذبحة الأرمنية الكبرى» ، ولذا ، انطبعت فى ذاكرتهم التاريخية واحتلت مكاناً خاصاً بداخلها . وعلى عكس الأتراك والأكراد والچراكسة الذين اشتركوا فى الإبادة ، فإن العرب أنقذوا حياة الكثيرين من الأرمن لاسيما الأطفال ، ودفع بعضهم حياته ثمناً لقاء تجاهل الأوامر التركية الصارمة لمنع تقديم أية مساعدات لقوافل الأرمن أثناء عمليات التهجير القسرى. ولا يخفى أن وجود جاليات أرمنية فى معظم البلاد العربية قد أكد للمؤرخين العرب أن الأرمن لم يتركوا وطنهم ويستقروا فى البلاد العربية طواعية ، وإنما إثر ما اتبعته الإدارة العثمانية ضدهم من اضطهاد وعنف ومذابح . وبذا ، زادت دراسة الإبادة الأرمنية من دعم

وتعميق الدراسة الجادة للتاريخ العربى ، الأمر الذى زاد بدوره من التحليل المتعمق للإبادة الأرمنية .

أما عن تصنيف أعمال المؤلفين العرب عن الإبادة الأرمنية ، فقد كرّس الكاتب فصله الثالث لهذا الموضوع . وفى هذا الصدد ، ثمة ثلاث مجموعات ، أولها أعمال مكرسة بالكامل ومباشرة لبحث الإبادة ، وثانيها تحليل الإبادة فى سياق التاريخ الأرمنى العام ، وثالثها ورود الإبادة فى إطار تاريخ البلاد العربية . وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم يُعد دراسياً وبحثياً ؛ إذ لابد أن يُنظر للدراسات العربية عن الإبادة الأرمنية كـ «وحدة متكاملة» . أكثر من هذا ، اتسمت هذه الدراسات بميزتين جد رئيسيتين أفرد هوڤهانيسيان الفصل الرابع لإبرازهما . إذ أن بعض الأعمال العربية قد كُتبت فى نفس الوقت الذى كانت تدور فيه أحداث الإبادة (فايز الغصين وأسعد داغر) ، بينما كُتبت أعمال أخرى عقب تلك الأحداث مباشرة وتأثيرها لايزال حياً (أمين سعيد) . ومن هذا المنطلق ، تُعد هذه الأعمال مصادر أصيلة وأصلية . تلك ، ميزة أولى . أما الثانية ، لما كان معظم مؤلفى الكتابات العربية عرب مسلمين ، فإن أعمالهم تُفند وترفض بدقة وأمانة محاولات المؤرخين الأتراك لإقحام «الدين» و «العلاقات الإسلامية المسيحية» فى التفسير العلمى للإبادة الأرمنية . وبذا ، تظل قضية الإبادة الأرمنية ذات طبيعة سياسية بدلاً من تحويلها إلى قضية دينية . ولعل هذه الملاحظة ، تدعو المرء إلى التساؤل : ما هى الأسباب المباشرة وغير المباشرة التى أدت إلى اقتراف إبادة الأرمن؟ أجاب هوڤهانيسيان فى الفصلين الخامس والسادس .

تكمن الأسباب البعيدة أو غير المباشرة - حسب رؤية المؤلف - فى طبيعة الدولة العثمانية القائمة على العنف والحروب وإغلاق الأبواب أمام الأفكار الجديدة . كما هيمنت فكرة أن العرق التركى «فوقى» و «مختار» وأن الشعوب غير التركية بالدولة «أدنى» ومواطنين من الدرجة الثانية . أكثر من هذا ، استخدمت الإدارة العثمانية «المذابح» كأداة رئيسية لحل المسألة القومية لدى الشعوب غير التركية . وهكذا ، وقفت سياسة المذابح على بُعد خطوة واحدة من الإبادة ، ووقفت الدولة العثمانية على بُعد خطوة تتحول بموجبها من «دولة ظلم» إلى «دولة إبادة» ، وهو ما تم فعلياً ضد الأرمن فى عام ١٩١٥ . وفيما يتعلق بالأسباب المباشرة ، فقد لخصها المؤلف فى ثلاثة نقاط جوهرية . أولها : فشل سياسة التتريك القسرى للأرمن ، وثانيها : الطورانية التركية وإزالة العائق الأرمنى ، وثالثها : وسيلة لمنع الانهيار النهائى للدولة العثمانية . بمعنى آخر ، صار التخلص من الأرمن ضرورة سياسية بقدر ما هى اقتصادية ، وعرقية بقدر ما هى دينية كى تنسجم المنظومة الطورانية .

ووصلاً لهذه القضية ، أولى الكاتب فى الفصل السابع عناية خاصة لـ «الدور الكردى» فى الإبادة الأرمنية . وحسب رؤيته ، فإن الأكراد «يحملون نصيبهم من الخطيئة ، وسوف يظل التاريخ شاهداً على ذلك» . وفى هذا الصدد ، ركزت الكتابات العربية على أن السلطان عبد الحميد الثانى قد استخدم بكثافة الأكراد والچراكسة (المسلمين) لتحقيق سياسته ضد الأرمن (المسيحيين) من خلال «الفيالق الحميدية» . واستمرت نفس الآلية زمن حكم تركيا الفتاة لاسيما أثناء الحرب العالمية الأولى زمن الإبادة الأرمنية . وفى هذا الخصوص ، ركز المؤلف بشدة على كتاب كمال أزهر أحمد الكردى العراقى «كردستان فى الحرب العالمية الأولى» ، وفيه شرح القضايا الشائكة بجرأة ، وأدان أفعال زعماء الأكراد وشيوخهم الإقطاعيين الذين قاموا

بدور سواء فى مذابح الأرمن أو فى إبادتهم .

وفى الفصل الثامن ، ناقش هوڤهانيسيان رؤية الكتابات العربية للمطالب الأرمنية . و فى هذا الاتجاه ، أجمعت معظم الأدبيات العربية على أن الأرمن الغربيين لم يرفعوا قضية الانفصال عن الدولة العثمانية وأن يُصبحوا دولة مستقلة . ومع ذلك ، أجمع الأرمن على ضرورة احترام حقوقهم القومية والإنسانية ، وضمان وجودهم الآمن ، والحفاظ على هويتهم داخل حدود الدولة . وبرهن المؤرخون العرب على حقيقة رغبة الأرمن الغربيين فى حل قضيتهم داخل حدود الدولة العثمانية عن طريق الإصلاحات ، ثم اللامركزية ، وأخيراً نموذج المتصرفية اللبنانية . وليس خطأ الأرمن أن أياً من نماذج حل القضية لم ينجح ، وهو الأمر الذى كان من عواقبه وقوف الأرمن العثمانيين على عتبة الإبادة .

ولذا ، خصص المؤلف فصله التاسع لتفنيد كتابات المؤرخين العرب لتهمة «الخيانة» الموجهة للأرمن التى استخدمتها قيادات «تركيا الفتاة» لتبرير جريمتهم ، وكذا دفاع الأرمن عن أنفسهم فى ڤان والرواية التركية عن «ثورة» الأرمن . وفى هذه الزاوية ، قدمت المؤلفات العربية مساهمات بالغة القيمة لدحض البهتان التركى .

وعطفاً على هذه المساهمات ، أفرد هوڤهانيسيان الفصل العاشر لسرد ابتكار الأكاديمى اللبنانى موسى برنس لمصطلح «أرمينوسيد» Armenocide على غرار ما فعل البولندى رافائيل ليمكن مبتكر مصطلح «چينوسيد» genocide ؛ أى إبادة جنس . وجدير بالذكر أن مصطلح «أرمينوسيد» ؛ أى إبادة الأرمن ، ليس مجرد مصطلح لغوى ، ولكنه مصطلح سياسى أيضاً ، له محتوى سياسى ـ عرقى متماسك ؛ إذ أنه يدل بوضوح علي الإبادة الكاملة للأرمن كعرقية وسلالة ، وهو مصطلح شديد الوضوح والتماسك ، لا يترك مجالاً لايضاحات بديلة . وحسب تقييم المؤلف ، لو لم يفعل موسى برنس أى شئ آخر ، فإن ابتكاره لهذا المصطلح وحده يكفى لأن يبق اسمه فى واحدة من أكثر الصفحات مأساوية فى التاريخ الأرمنى ـ تلك هى صفحة المذبحة الكبرى لعام ١٩١٥ ، وكذلك فى دراسات علم إبادة الأجناس genocidology . وبعد أن قارن برنس «الأرمينوسيد» بغيرها من جرائم الإبادة خلال القرن العشرين ، استنتج بأنها الأكبر والأشنع والأشر . فى كلمة موجزة : «الإبادة الأشد إبادية» . وفى ذات الاتجاه ، خصص المؤلف فصله الثانى عشر لإبراز توصيف المؤرخين العرب للإبادة الأرمنية بكونها «الصفحة السوداء فى تاريخ الإنسانية خلال القرن العشرين» ؛ وبكونها أول جريمة إبادة جنس فى هذا القرن ، وبكونها جريمة ضد الإنسانية .

ولا يفوتنا أن نختم هذه القراءة المقتضبة لهذا الكتاب المهم بأنه أفرد الفصل الحادى عشر لاستعراض «الموقف الإنسانى للشعوب العربية» إزاء الأرمن ؛ إذ سلطت المصادر العربية الأضواء على موقف الشعوب العربية ؛ أى الناس العاديين ، والسلطات المحلية والشخصيات العامة عندما كانت «الأرمينوسيد» تحدث بالفعل ، وظهرت قوافل اللاجئين الأرمن فى البلاد العربية . وفى تلك الفترة الفادحة بالنسبة للأرمن ، مدّ العرب أياديهم لمساعدة المنفيين فيهم . ويتذكر الناجون من المذابح بامتنان العرب حيث أنهم كثيراً ما عرّضوا حياتهم نفسها للخطر وتجاهلوا تهديدات الجنود الأتراك وساعدوا اللاجئين الأرمن . ونتيجة ليأس الأمهات الأرمنيات ، فقد أعطين أطفالهن لنساء عربيات آملين إنقاذ حياتهم . وبهذه الطريقة ، أُنقذ آلاف من الأطفال الأرمن من فك الموت ومن فظائع القوات التركية . ولذا ، وحسب وصف الأرمن : «إن اسم العرب سوف يدخل تاريخ الأرمن بحروف من ذهب» .

النواب الأرمن فى المجالس النيابة السورية
١٩٢٨ ـ ٢٠١١

عرض : د . سحر حسن

تأليف : د . نورا أريسيان

صدر مؤخراً فى دمشق كتاب «النواب الأرمن فى المجالس النيابية السورية ١٩٢٨ ـ ٢٠١١» من تأليف د. نورا أريسيان . ويستعرض الكتاب النواب الأرمن فى المجالس النيابية السورية منذ المجلس التأسيسى فى عام ١٩٢٨ وحتى الدور التشريعى التاسع ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١ . وفى الواقع تُعد المجالس النيابية بمثابة المرآة التى تعكس تطور الأحداث فى البلاد على كافة المستويات . وركزت الدراسة على مشاركة النواب الأرمن الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت مع زملائهم فى الحياة النيابية السورية بدءاً من المشاركة فى صياغة الدستور وصولاً إلى إصدار القوانين من خلال عضويتهم فى لجان متنوعة وعديدة مما يدل على كفاءاتهم العالية وخبرتهم فى مجالات وتخصصات كثيرة دون التقليل من ثقة زملائهم بهم . وجدير بالتسجيل أن الباحثة قد اعتمدت فى دراستها على مكتبة أصيلة وثرية من قبيل محاضر جلسات المجالس النيابية وجرائد العاصمة والنشرة الرسمية والجريدة الرسمية . كما استعانت بمذكرات الشخصيات التى عاصرت فترات الدراسة وعايشت النواب الأرمن تحت قبة المجلس . ويُلاحظ أن الكاتبة قد نقلت تفاصيل مناقشات النواب الأرمن وأدرجت فى بحثها النصوص الكاملة للعرائض والتقارير التى قدموها . وكذا ، الرسائل المقدمة من مواطنين أرمن ، وهو ما أبرز تفاعل النواب الأرمن مع قضايا وطنهم السورى .

اتضح من الدراسة القيِّمة التى أعدتها د. نورا أريسيان أن النواب الأرمن فى المجالس النيابية السورية قد واكبوا الحياة الدستورية والنيابية وتفاعلوا مع الأحداث السياسية التى مرت بها البلاد ؛ إذ دافعوا عن حقوق الشعب ، وتعاملوا مع النيابة على أنها مسئولية وطنية يجب اتمامها على أكمل وجه حتى أننا وجدنا بعضهم وصل إلى عضوية هيئة مكتب المجلس أو أصبح مقرراً فى احدى اللجان الدائمة .

وانطلاقاً من إيمانهم بالمواطنة ، لاحظت د. نورا أن النواب الأرمن قد تصدوا للدفاع عن قضايا عامة ربما أكثر من دفاعهم عن قضية تخص الأرمن . وبعبارة أخرى ، سعى النائب الأرمنى لتمثيل الطائفة الأرمنية دون أن يتجاهل واجبه نحو وطنه ومواطنيه فى آن واحد. لقد شارك النواب الأرمن إخوانهم العرب فى النضال من أجل الإصلاح الدستورى إبان الفترات الأولى حيث استطاعوا بموجب مشاركتهم فى المجالس

باحثة أرمنية سورية

التشريعية تحقيق مصالح الشعب من خلال معالجة قضايا العدل والزراعة والتعليم وغيرها علاوة على إصدار القوانين الملائمة لتنفيذ مشروعات حيوية وإستراتيجية .

وبصفة عامة ، اشترك النواب الأرمن مع أقرانهم العرب من مثقفين ورجال أعمال وقانونيين وغيرهم فى اتخاذ قرارات مهمة ومناقشة قضايا دستورية وتشريعية أسهمت فى تطور سورية .

وحسب إحصاء د. نورا ، تعاقب «٢١» أرمنياً فى البرلمان السورى لتمثيل الأرمن خلال الفترة قيد الدراسة . وفى هذا الصدد ، كان كريكور أبليغاتيان الأكثر تولياً لهذا الموقع حيث شغله مدة ثمانى دورات ، ويليه فتح الله آسيون لمدة أربع دورات ، ثم نقولا جانجى وموسيس دير كالوسديان وديكران جيراجيان ثلاث دورات .

وحرىٌ بالملاحظة أن النواب الأرمن تمتعوا باحترام زملائهم العرب وحازوا على ثقتهم فى تحمل المسئوليات تجاه أبناء الطائفة الأرمنية وأبناء محافظاتهم على حد سواء . فقد أبدى النواب الأرمن غيرتهم على وطنهم السورى ومسئولياتهم تجاه مناصبهم ، ولذا ، طرحوا موضوعات جد مهمة تناولت الشأن الحيوى السورى . وفى هذا الإطار ، سعوا إلى تمثيل الطائفة الأرمنية خير تمثيل ، وتعزيز الصداقة العربية السورية الأرمنية ، ومن ثم ، خدموا التعايش الأرمنى السورى .

ونظراً لأن الكتاب مملوء بالقضايا والوثائق والصور والإحصاءات ، فإننا سوف نُركز فى هذا العرض على تقديم السير الذاتية للنواب الأرمن فى سياق تطور الحياة النيابية السورية .

فى عام ١٩٢٥ ، نجحت القوى الوطنية السورية فى انتخاب مجلس تأسيسى بغية إعداد الدستور الذى يجب على أساسه أن تُحكم البلاد . ولذا ، فإن مشروع دستور ١٩٢٨ هو أول دستور سورى يضعه مندوبون عن الشعب بعد العهد الملكى الفيصلى . هذا ، وقد تكون المجلس التأسيسى من «٧٠» عضواً ، كان من ضمنهم «٤» نواب أرمن هم : نقولا جانجى (جانجيكيان) وفتح الله آسيون ومهران بوزانتيان من حلب وموسيس دير كالوسديان عن لواء الإسكندرونة . وتجدر الإشارة إلى أن نقولا جانجى كان ضمن «مكتب المجلس التأسيسى» كمراقب ، وفتح الله آسيون نائب الرئيس هاشم الأتاسى .

النائب مهران بوزانتيان

وُلد فى حلب . تخرج فى المدرسة الفرنسية بحلب عام ١٨٩٥ . التحق بالعمل فى فرع «البنك العثمانى» . وفى عام ١٩١١ ، شغل وظيفة مدير فرع البنك فى عينتاب ، ثم فى ديار بكر حتى عام ١٩١٥ . وحتى عام ١٩٢٤ ، أخذ يتنقل فى فروع البنك المختلفة . انتُخب نائباً فى المجلس التأسيسى لإعداد الدستور السورى عام ١٩٢٨ حيث كان فى لجنة صياغة الدستور ولجنة إبراز الأصوات .

النائب فتح الله آسيون

وُلد فى حلب عام ١٨٩٧ . تلقى تعليمه فى مدرسة «الإخوة المريميين» الفرنسية بحلب . فى عام ١٩١٥ ، انتقل مع والدته وخاله إلى مصر حيث عمل فى السفارة الفرنسية بها . واستكمل تعليمه العالى فى مدرسة الحقوق حيث نال شهادتها فى عام ١٩٢٢ ومارس المحاماة فى مصر . وفى عام ١٩٢٥ ، عاد إلى حلب ومارس المحاماة . ويُعد من أوائل المحامين الذين دخلوا فى تشكيلة المحاكم الفرنسية المختلطة . وفى عام ١٩٢٨ ، رشح نفسه فى انتخابات المجلس التأسيسى ، ولذا ، ترك المحاماة ودخل عالم السياسة . وفى الجلسة الأولى ،

انتُخب نائباً ثانياً للرئيس ، وبقى فى هذا الموقع منذ ٩ يونية ١٩٢٨ وحتى حل المجلس فى ١٤ مايو ١٩٣٠ .

هذا ، وقد أُعيد انتخاب فتح الله آسيون نائباً عن حلب على التوالى فى الأعوام ١٩٣٦ و ١٩٤٣ و١٩٤٩ . وأثناء هذه الدورات ، انتُخب ضمن عدة لجان : القوانين المالية والقضائية والدستور والدفاع الوطنى . وفى عام ١٩٥٠ ، انتُخب نقيباً للمحامين فى حلب .

علاوة على ما سبق ، أسندت إلى فتح الله آسيون مناصب وزارية : وزير الأشغال العامة (٨ يناير ١٩٤٦ ـ ٢٧ أبريل ١٩٤٦) ، وزير الأشغال العامة ووزير الدولة ووزير المواصلات (١٤ أغسطس ١٩٤٩ ـ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩) ، وزير الصحة والإسعاف العام (٢٧ ديسمبر ١٩٤٩ ـ ٤ يونية ١٩٥٠) ، وزير الصحة والإسعاف العام (٩ أغسطس ١٩٥١ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٥١) ، وزير الأشغال العامة والمواصلات (١٥ يولية ١٩٥٣ ـ ٢٨ فبراير ١٩٥٤) ، وزير الشئون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة والصناعة (٢٠ نوفمبر ١٩٦١ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٦١) .

وتقديراً من الحكومة السورية ، تم تقليده وسام الاستحقاق السورى من الدرجة الممتازة نظير خدماته لاسيما مشروع جر مياه الفرات إلى حلب وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب . وأيضاً ، نال وسام القديس سيلفستروس من درجة فارس لقاء خدماته للطائفة المسيحية عموماً وطائفة الأرمن الكاثوليك فى حلب خصوصاً . توفى فى حلب يوم ٢ يولية ١٩٩٠ .

النائب نقولا جانجى (جانجيكيان)

وُلد فى حلب عام ١٩٠٠ . حصل على تعليمه الابتدائى فى حلب ، ثم فى مدرسة «أوريانتال ـ الشرقية» فى زحلة بلبنان خلال الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . عاد إلى سورية ورأس تحرير جريدة «التقدم» بين عامىّ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ . وإبان عامىّ ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ رأس تحرير جريدة «الأمل» الحلبية . وخلال عامىّ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨ ، عمل محاسباً فى الحكومة . وفى عام ١٩٢٨ ، انتُخب مراقباً فى هيئة مكتب المجلس التأسيسى ، وشارك فى الأعمال التحضيرية لدستور الحكومة السورية . وفى عام ١٩٣٢ ، أُعيد انتخابه نائباً فى المجلس النيابى . وتجدر الإشارة إلى أن جانجى كان مقرباً إبان ثلاثينيات القرن العشرين من حزب «الكتلة الوطنية» ، ولكنه بعد الاستقلال تعاون مع حزب «الشعب» .

علاوة على ما سبق ، أسس جانجى جريدة Eclaire du Nord «بريق الشمال» باللغة الفرنسية ، وأصدرها لفترة قصيرة باللغة الأرمنية . وبعد عام ١٩٤٦ ، صدرت «بريق الشمال» كجريدة يومية مستقلة باللغة العربية ، ثم اندمجت مع جريدة «الشباب» وصارت تُسمى «العهد الجديد» . توفى عام ١٩٥٨ .

النائب موسيس دير كالوسديان

وُلد عام ١٨٩٥ فى قرية يوغون أولوك بجبل موسى . انتقل إلى حلب لاستكمال دراسته ، وبعد أن أتمها عمل مدرساً فى حلب وكسب . عاد إلى وطنه وعمل بالتدريس ثم والياً على القرى الأرمنية السبع . فى عام ١٩١٥ ، شارك مع أهالى قريته فى المعارك الدفاعية . قاتل على جبهة الشام فى فلسطين ضمن الفيلق الأرمنى . انتقل إلى مصر حيث صار من أعضاء هيئة تحرير جريدة «هوسابير» . عاد إلى جبل موسى حيث بذل جهوداً ملحوظة فى إعادة تنظيم حياة الأرمن هناك .

وبترشيح من السلطات الفرنسية ، انتُخب نائباً عن سنجق الإسكندرونة ليُمثل الأرمن فى البرلمان السورى بعد وفاة النائب ناريك أبراهاميان . وفى عين اللحظة ، نال ثقة السلطات السورية . وانتُخب عضو لجنة صياغة الدستور فى المجلس التأسيسى عام ١٩٢٨ . وأُعيد انتخابه عام ١٩٣٢ . فى عام ١٩٣٨ ، استاء بشدة من فرنسا عندما سلّمت لواء الإسكندرونة إلى تركيا .

قام بدور محورى فى تنظيم هجرة أرمن جبل موسى إلى عنجر بلبنان . استقر فى لبنان ، ومارس الحياة البرلمانية كعضو بين عامىّ ١٩٤٣ ـ ١٩٧٢ . حاز على وسام «الفارس» من الدرجة الأولى من رئيس لبنان سليمان فرنجية عام ١٩٧٢ تقديراً لخدماته فى لبنان . له العديد من الكتابات الأدبية والشعرية ، وله دراسة حول أبى العلاء المعرى بمناسبة الألفية الأولى لولادته . وبين عامىّ ١٩٤٤ ـ ١٩٥٢ ، انضم إلى رئاسة تحرير «أزتاك» . توفى عام ١٩٨٤ فى لبنان .

* * *

فى المجلس النيابى لعام ١٩٣٢ تم انتخاب «٦٦» نائباً من بينهم أربعة نواب أرمن هم : هراچ پاپازيان ونقولا جانجى وهنرى هندية «أرمن كاثوليك» من بلدية حلب وموسيس دير كالوسديان ممثل الإسكندرونة . وكان الأخير مراقباً ضمن مكتب المجلس النيابى ٧ يونية ١٩٣٢ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٣ .

النائب هنرى هندية (بالابانيان)

وُلد فى حلب . أتقن عدة لغات . اشتهر فى عالم التجارة بحلب . مثّل طائفة الأرمن الكاثوليك بحلب فى المجلس النيابى عام ١٩٣٢ ، وصار نائباً للرئيس . تقلّد منصب وزير المالية فى حكومة تاج الدين الحسينى (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦) .

النائب هراچ (هراتش) پاپازيان

من مواليد يوزغات عام ١٨٩٢ . تخرج فى كلية الحقوق بالأستانة عام ١٩١٤ . تلقى تدريبات فى الكلية العسكرية وأصبح ضابطاً . كان شاهد عيان على المذابح الأرمنية . فى عام ١٩٢٦ ، استقر فى حلب . انتُخب نائباً فى البرلمان السورى عام ١٩٣٢ ثم فى عام ١٩٤٣ . كان عضواً فاعلاً فى اللجان الزراعية والعدل والخارجية والعرائض . كانت علاقاته جيدة مع الكتلة الوطنية والشخصيات البارزة مثل شكرى القوتلى . وعلى المستوى الأرمنى ، أسهم فى تأسيس الجمعية الثقافية «هاماسكايين» فى حلب ١٩٣٠ ، وأسس وامتلك جريدة «أريڤيلك» بحلب عام ١٩٤٧ . فى عام ١٩٥٧ انتقل إلى بيروت للعلاج وظل هناك حتى توفى فى يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٠ .

* * *

بلغ عدد أعضاء المجلس النيابى السورى فى الدور التشريعى الثانى (١٩٣٦ ـ ١٩٤٢) «١٠٤» نائب ، منهم أربعة أرمن هم : فتح الله آسيون وهرانت سلاطيان وبدروس ميلتباشيان عن حلب وموسيس دير كالو سديان عن أنطاكية . وقد رأس المجلس فارس خورى ، وكان هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية . وفى عام ١٩٣٨ ، تم انتخاب أرداشيس بوغيكيان عن حلب بعد وفاة بدروس ميلتباشيان .

النائب هرانت سلاحيان

وُلد فى عينتاب عام ١٨٧١ ، وتلقى تعليمه بها . كان من أعضاء حزب الهنشاك . اشترك فى الدفاع عن الحى الأرمنى بعينتاب إبان مذابح ١٨٩٤ ـ ١٨٩٦ . فى عام ١٩١٥ ، اعتُقل حيث سُجن عدة أشهر فى سجن حلب ، ثم أُعيد إلى سجن عينتاب . انتقل إلى دمشق

بعد إطلاق سراحه ، وتولى هناك إدارة شئون اللاجئين الأرمن بين عامىّ ١٩١٨ ـ ١٩١٩ . استقر منذ عام ١٩١٩ فى حلب . وانتُخب فى عام ١٩٣٦ نائباً فى البرلمان السورى ليُمثل طائفة الأرمن الأرثوذكس بحلب كان مرشح الجبهة الوطنية ، فى عام ١٩٣٩ انتقل مع أسرته إلى الولايات المتحدة ومكث بها حتى وافته المنية فى عام ١٩٤٩ .

النائب بدروس ميلتباشيان

وُلد فى عينتاب عام ١٨٩١ . تعلم فى مدرسة اللاتين . قام بدور مهم خلال معارك عينتاب الدفاعية ، وبعد عمليات التهجير تخرج فى كلية الحقوق جامعة دمشق عام ١٩٢٥ وعمل محامياً . انتُخب نائباً عن حلب فى عام ١٩٣٦ وكان فى اللجنة العدلية . توفى عام ١٩٣٨ إثر حادث أليم .

النائب أرداشيس بوغيكيان

وُلد فى عام ١٨٩٠ بمنطقة خربوط . انتقل مع أسرته إلى حلب فى عام ١٨٩٢ حيث تلقى تعليمه . أجاد اللغات العربية والفرنسية والإيطالية والتركية . دخل مجال الصحافة ، وأسس جريدتىّ «الأهالى» و «لسان الأهالى» عام ١٩١٠ . وخلال الحرب العالمية الأولى ، قام بدور محورى فى إيواء اللاجئين الأرمن . وبين عامىّ ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦ ، أسهم مع المجاهد إبراهيم هنانو فى الأعمال السياسية حيث كان ساعده الأيمن وربطتهما علاقة قوية . انتُخب عضواً فى المجلس النيابى السورى عن طائفة الأرمن الأرثوذكس بحلب عام ١٩٣٨ ، وكان فى لجنة العرائض . توفى فى حلب عام ١٩٥٤ .

* * *

فى الدور التشريعى الثالث (١٧ أغسطس ١٩٤٣ ـ ٣١ مايو ١٩٤٧) ، انتُخب فى المجلس النيابى السورى ـ الذى رأسه فارس الخورى ـ أربعة أرمن هم : نظريت يعقوبيان عن دمشق وضواحيها ، موسيس طلاسيان وهراچ پاپازيان وفتح اللّه آسيون عن حلب . وفى عام ١٩٤٥ ، انتُخب ديكران جيراجيان البروتستانتى عن كرسى الأقليات غير الممثلة فى حلب .

النائب نظريت يعقوبيان

وُلد فى عام ١٨٨٥ بمدينة مرعش . تأثر بشدة جراء مذابح ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦ حيث كان شاهداً عليها وفقد خلالها والديه ، ولذا ، ربته خالته وعمته حتى صار تاجراً للنحاس فى مرعش . وكان أيضاً شاهداً على مذابح أبريل ١٩٠٩ بأضنة وضواحيها ، ورأى بأم عينيه تهجير الأرمن وما عانوه من جوع وحرمان وأمراض . انتقل إلى دمشق وعاش بها وانخرط فى أعمال المقاولات . ومنذ عام ١٩٣٠ ، بنى مساجد وجامعة دمشق ووزارة الزراعة وقصر العدل وفندق سميراميس وغيرها . وفى عام ١٩٤٣ ، رشح نفسه بناءً على طلب رئيس الكتلة الوطنية شكرى القوتلى فى الانتخابات البرلمانية عن دمشق . وجرت الانتخابات ، وجاء اسمه الرابع فى قائمة الوحدة الوطنية . وظل نائباً حتى عام ١٩٤٧ حيث كان فى لجنتىّ الاقتصاد الوطنى والعرائض. توفى بدمشق عام ١٩٧٢ .

النائب موسيس سلاطيان

وُلد فى مرعش فى عام ١٨٩٥ . حصل على تعليمه الأولى فى مرعش ثم أكمل تعليمه العالى فى الأستانة حيث تخرج فى المعهد العالى للمالية وعمل محاسباً . خلال الحرب العالمية الأولى خدم ضابطاً فى الجيش العثمانى ، ووقع أسيراً بحيفا فى أيدى القوات الإنجليزية عام ١٩١٧ . استقر فى سورية منذ عام ١٩٢٢ . وفى عام ١٩٤٣ ، انتُخب نائباً فى البرلمان السورى فى اللجنة القضائية والقوانين المالية . ولفترة

طويلة ، شغل منصب مفتش الخدمات التموينية . وفى عـام ١٩٦٤ ، عـاد إلى أرمينـيـة وتوفى بهـا فى عـام ١٩٧٥ .

النائب ديكران جيراجيان

وُلد فى عام ١٨٩٤ . اشتغل فى الصيدلة . وفى عام ١٩٤٦ ، انتُخب نائباً عن حلب ، وكان عضو لجنة الاقتصاد الوطنى ولجنة الدفاع الوطنى . وفى عام ١٩٤٩ ، أُعيد انتخابه ، وكان عضو لجنة الصحة ولجنة الدفاع الوطنى ، ونائباً لرئيس اللجنة الداخلية ، ثم رئيساً للجنة الصحة والإسعاف ورئيساً للجنة الدفاع الوطنى . وفى عام ١٩٥٤ ، أُعيد انتخابه حيث كان عضو لجنة الصحة ورئيس لجنة الدفاع الوطنى . انتمى سياسياً إلى حزب الشعب . وكانت مساهمته الكبرى فى عام ١٩٥٦ عندما انضم إلى الوفد السورى برئاسة شكرى القوتلى الذى ذهب إلى موسكو لتوقيع اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفيتى . توفى عام ١٩٥٩ .

*   *   *

يُعد مجلس نواب ١٩٤٧ أول مجلس نيابى سورى بعد الاستقلال ، وفيه انتُخب أربعة نواب أرمن وهم : عبد الله فتال ولويس هندية وديكران جيراجيان عن مدينة حلب وفريد أرسلانيان عن دمشق وضواحيها . وكان فريد أرسلانيان عضواً فى لجنة الشئون الخارجية وديكران جيراجيان عضواً فى لجنة الاقتصاد الوطنى .

النائب فريد أرسلانيان

وُلد فى عينتاب عام ١٩١٢ . تخرج فى كلية الحقوق بدمشق . فى عام ١٩٤٧ ، انتُخب نائباً فى البرلمان السورى وصار عضواً فى اللجان الآتية : الشئون الخارجية ، الدستور ، القضائية . وبخلاف نشاطه البرلمانى ، شارك أرسلانيان فى العديد من الأنشطة والمهام . ففى ١٢ أغسطس ١٩٤٤ ، شارك فى المؤتمر الأول للمحامين العرب المنعقد فى دمشق . وفى عام ١٩٤٩ ، شارك فى لقاءات واجتماعات سياسية مهمة فى «دار الأركان» لبحث تشكيل حكومة جديدة انتقالية . وأسفرت اللقاءات عن تكليف هاشم بك الأتاسى بتأليف حكومة انتقالية تعمل على إرساء حكم وطنى دستورى ديمقراطى . وفى عام ١٩٥٨ ، رأس وفداً سورياً إلى ميلانو . ومنذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧١ شغل مناصب عديد فى المجالس النقابية بدمشق . وبين عامىّ ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، كان المدير المسئول لمجلة «النقابة» لسان حال نقابة المحامين السوريين . وعلاوة كل هذه الأنشطة ، قدّم أرسلانيان خدمات جليلة لبنى جنسه لاسيما فى المجال القضائى . توفى بدمشق فى أبريل ٢٠٠١ .

النائب لويس هندية (بالابانيان)

من مواليد حلب . اشتغل فى التجارة . انتُخب نائباً فى عام ١٩٤٧ حيث كان عضواً فى لجنة القوانين المالية . كما انتُخب فى عام ١٩٤٩ وكان عضواً فى لجنة الشئون الخارجية .

النائب عبد الله فتال

وُلد فى حلب عام ١٨٩٠ . تلقى تعليمه الأولى فى حلب ، ثم استكمل تعليمه العالى فى الأستانة حيث درس المحاماة . تخرج فى عام ١٩١٣ . استقر فى حلب منذ عام ١٩١٩ وعمل محامياً . فى عام ١٩٢٣ ، عُين عضواً بمحكمة استئناف حلب ثم قاضياً فى إدلب حتى عام ١٩٣٢ ، وخلال أعوام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ قاضياً عاماً لمحكمة الاستئناف بدير الزور ، وبين عامىّ ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ رئيساً للمحكمة الابتدائية بحلب ، وبين عامىّ ١٩٣٨ ـ ١٩٤١ رئيس أول فى المحكمة الابتدائية بدمشق، ومنذ ١٩٤١ حتى ١٩٤٧ مفتشاً عاماً .

فى عام ١٩٤٧ ، انتُخب نائباً عن حلب . وكان عضواً فى اللجان القضائية والزراعية والمالية ، كما

انتُخب رئيساً للجنتىّ العرائض والقوانين المالية . هذا ، وقد طالب الحكومة السورية بعناية أكبر للموارد الطبيعية والعمل على وضع مناهج تستند إلى قوانين خاصة بها للتعدين وللمواشى وغيرهما . وافته المنية فى ٧ أبريل ١٩٥٣ .

* * *

خلال الجمعية التأسيسية (١٢ ديسمبر ١٩٤٩ ـ ٢ ديسمبر ١٩٥١) ، والتى أصبحت مجلساً نيابياً منذ ٥ أغسطس ١٩٥١ ، مرت سورية بمرحلة قلقة . ويُذكر بأن حزب الشعب قد فاز بالأغلبية فى الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩ ، ولذا كان لدستوره الأثر الكبير على دستور القطر السورى الصادر عام ١٩٥٠ . وقد بلغ عدد أعضاء هذه الجمعية ١١٤ عضواً ، مهمتهم وضع دستور جديد للبلاد . وكان من بين الأعضاء اثنان من الأرمن هما : فتح الله آسيون ودكران جيراجيان . وفى عام ١٩٥١ ، أجرت السلطات السورية تعداداً رسمياً لسكان البلاد ، وفيه بلغ عدد الأرمن (١٠٩,٠٠٥ أرثوذكس ، ١٩,٢١٩ كاثوليك) موزعين على المحافظات .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٣ عقد مجلس النواب السورى جلسته الأولى من الدور الاشتراعى (التشريعى) السادس (١٩٥٣ ـ فبراير ١٩٥٤) من الدورة العادية الأولى حيث تم إعلان نتائج الانتخابات النيابية ، وأصبح كريكور أبليغاتيان عضواً عن حلب فى المجلس . وانتُخب عضواً فى لجنة القوانين المالية . وكان رئيس المجلس د . مأمون الكزبرى ثم سعيد إسحق ، ورئيس الدولة فوزى سلو ثم أديب الشيشيكلى .

النائب كريكور أبليغاتيان

وُلد فى عام ١٩٢٤ فى مدينة بلويشد (رومانيا) . وفى عام ١٩٣٢ انتقل مع والده إلى حلب . وفى عام ١٩٣٥ ، انتقلت الأسرة إلى انطاكية حيث عمل والده ماتيوس هناك قاضى محكمة ابتدائية وعضو محكمة الاستئناف . وتعلم كريكور فى مدرسة فرنسية بأنطاكية . وفى عام ١٩٣٩ ، انتقلت الأسرة إلى اللاذقية ، وفيها تابع كريكور الدراسة فى مدرسة التجهيز حيث تعلم اللغة العربية ، وعمل والده قاضياً وعضو المحكمة الابتدائية .

عمل كريكور بالتدريس فى اللاذقية ، وواصل دراسة القانون بالمراسلة حيث تخرج عام ١٩٤٧ فى جامعة القديس يوسف ببيروت . وفى العام التالى ، تم تعيينه قاضى صلح فى اللاذقية وكسب وقسطل ، وبين عامىّ ١٩٥١ ـ ١٩٥٨ كان قاضياً فى مصياف . انتُخب عضواً فى البرلمان السورى لثمانى دورات على مدى أربعين عاماً (١٩٥٣ ـ ١٩٩٤) .

التقى أبليغاتيان بأديب الشيشيكلى فى اللاذقية ، وطرح عليه فكرة ترشيحه نائباً للأرمن فى حلب . وفعلاً ، انتُخب عن حلب فى عام ١٩٥٣ . وفى عام ١٩٦٠ ، كان النائب الأرمنى الوحيد فى برلمان الجمهورية العربية المتحدة ، حيث كان فى لجنتىّ التعليم والدستور . وفى نهاية عام ١٩٦١ ، انتُخب عضواً فى المجلس التأسيسى والنيابى حيث كان عضواً فى لجان التربية والتعليم والتشريع والأوقاف والدستور . وفى عام ١٩٧١ ، تعيّن فى المجلس الدستورى السورى لإعداد دستور البلاد الذى استمر حتى مارس ١٩٧٣ . وانتُخب نائباً على التوالى فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ثم ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤ . وجدير بالذكر أنه مثّل البرلمان السورى فى اجتماعات اتحاد البرلمانات الفرانكفونية . ونظراً لثقة الحكومة السورية فيه ، كان يُشارك فى لقاءات ومحادثات تشكيل الوزارات .

وعلى المستوى الأرمنى ، كان أبليغاتيان شخصاً بارزاً ؛ وله إسهامه فى إدخال تدريس اللغة الأرمنية ضمن المقررات الدراسية بالمدارس الأرمنية منذ عام ١٩٦٧ . ومنذ بداية السبعينيات الماضية أسهم فى إعادة الأندية الرياضية الأرمنية . وكان عضواً فى المجلس الملى لطائفة الأرمن الأرثوذكس بحلب منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٩٠ . توفى فى ٢٥ يولية ٢٠١٠ .

* * *

فى ١٢ ديسمبر ١٩٦١ ، انعقدت الجلسة الأولى من المجلس التأسيسى والنيابى برئاسة مأمون الكزبرى ثم سعيد الغزى . وكان رئيس الجمهورية ناظم القدسى . وجاء المرسوم رقم ٥٣٩ بتسمية السادة الأعضاء وبينهم من الأرمن : (إبراهيم) آرام قرمانوكيان (كارامانوكيان) وكريكور أبليغاتيان من الأعضاء غير المسلمين عن حلب .

النائب آرام كارامانوكيان

وُلد آرام فى عام ١٩١٠ بعينتاب . وخلال فترة التهجير الأرمنى ، عاشت عائلته فى حماة ثم السليمانية فحلب . التحق بمدرسة الأمجاد (هايكازيان) فى حلب بين عامىّ ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ . وخلال عامىّ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ حال عدم استقرار الأسرة والظروف المادية دون استكمال تعليمه . وفيما بعد ، تدارك الأمر وحصل على تعليمه الأولى فى مدرسة أرمنية بحلب ، ثم تابع دراسته فى مدرسة الإخوة الفرنسية . وفى عام ١٩٣٠ ، ترك آرام الدراسة وانخرط فى الجيش الفرنسى . وبين عامىّ ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ ، درس بالكلية العسكرية فى دمشق . وخلال عامىّ ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ، تابع فى فرنسا دورة تطبيقات مدفعية . وفى مايو ١٩٤٥ ، أُرسل إلى فرنسا لدراسة دورة ضباط الأركان فى المدرسة الحربية العليا . وأُسندت إليه مسئوليات عديدة فى الجيش العربى السورى حيث خدم على جبهة القنيطرة عام ١٩٤٩ . وفى الواقع ، يُعد آرام من الضباط الأوائل المؤسسين للجيش العربى السورى بعد الاستقلال فى عام ١٩٤٦ . وتم تعيينه عضو هيئة الأركان ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ، وقائداً عاماً لقوات المدفعية السورية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧ . وبقرار من وزير الدفاع فى ١٢ يونية ١٩٥٧ نُقل اللواء آرام من قيادة سلاح المدفعية إلى فوج القيادة العامة ، وعُين ملحقاً عسكرياً لدى السفارة السورية فى واشنطن منذ ١١ يونية ١٩٥٧ .

كان آرام يترأس العروض العسكرية بدمشق بمناسبة عيد الاستقلال فى حضور الرؤساء والقيادات العسكرية . وقد حاز على ميداليات وجوائز تكريمية من الحكومات السورية واللبنانية والمصرية والفرنسية والأرمنية . وبعد تقاعده فى ٢ أبريل ١٩٥٨ ، انتُخب نائباً عن حلب فى المجلس التأسيسى والنيابى عام ١٩٦١ ، وانتُخب فى لجنة الدفاع الوطنى . وفى عام ١٩٧٢ ، حصل على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى العام عن أطروحة «الأجانب والخدمة العسكرية» . وافته المنية فى نيويورك عام ١٩٩٦ عن عمر يُناهز ٨٦ عاماً .

* * *

فى ٢٢ فبراير ١٩٧١ ، انعقدت أولى جلسات مجلس الشعب فى الجمهورية العربية السورية (مجلس التعيين) الذى ظل حتى ٢١ فبراير ١٩٧٣ . وفى مارس ١٩٧١ ، أصبح حافظ الأسد رئيساً للبلاد . وكان من الأرمن فى هذا المجلس : كريكور أبليغاتيان وروبين ديراريان عن حلب .

النائب روبين ديراريان

وُلد فى عام ١٩٢٨ فى عربكير . استقر مع أسرته فى

حلب عام ١٩٣٠ . اشتغل مدرساً للغة الأرمنية ثم مديراً لمدرسة كيليكيا فى حلب حتى عام ١٩٨١ . وقد شارك فى العديد من النشاطات الثقافية والتربوية بحلب، وكان يشغل مواقع عديدة فى الجمعيات الأرمنية ، ورأس اتحاد المعلمين الأرمنى فى حلب . وأسهم من خلال اللجنة التربوية الأرمنية فى الحفاظ على تطبيق القوانين التربوية فى المدارس الأرمنية . وبمرسوم من رئيس الجمهورية ، تم تعيينه نائباً فى البرلمان السورى عام ١٩٧١ ، حيث شارك فى وضع الدستور ، وكان عضواً فى لجنة التوجيه والإرشاد .

* * *

فى ٩ يونية ١٩٧٣ ، انعقدت الجلسة الأولى من الدور التشريعى الأول الذى استمر حتى ٨ يونية ١٩٧٧ . وفى هذا المجلس ، تم انتخاب ليفون غزال عن مدينة حلب .

النائب ليفون غزال

وُلد فى حلب عام ١٩١٥ . تخرج فى مدرسة الأمجاد بحلب عام ١٩٣٠ . عمل فى شركة السكك الحديدية السورية وفى نفس الوقت تابع دراسته بالمراسلة مع مدارس الفنون والمهن الفرنسية . فى عام ١٩٤٣ ، انتُخب عضو مجلس المساعدة للسكك الحديدية كمدافع عن حقوق العمال ، ثم أصبح من مؤسسى نقابة شركة السكك الحديدية وممثلاً لاتحاد العمال . تم تعيينه عضواً فى مجلس الدفاع عن الوطن عام ١٩٦٧ ، وانتُخب عضواً المجلس المحلى للرئاسة فى حلب عام ١٩٧٢ . وانتُخب عام ١٩٧٣ نائباً فى البرلمان السورى . ومن أبرز إسهاماته تأمين تعويض العمال . وكان فى لجان الشئون العربية والخارجية والتوجيه والإرشاد والشكاوى والعرائض .

* * *

وخلال الدور التشريعى الثانى (١٨ أغسطس ١٩٧٧ ـ ١٧ أغسطس ١٩٨١) ، انتُخب كريكور أبليغاتيان عن مدينة حلب ـ قطاع بقية فئات الشعب . وكان رئيس مجلس الشعب محمد على الحلبى . وأثناء الدور التشريعى الثالث (١٦ نوفمبر ١٩٨١ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٨٥) ، انتُخب أيضاً كريكور أبليغاتيان عن مدينة حلب . وكان رئيس المجلس محمود الزغبى . وتكرر نفس الانتخاب فى الدور التشريعى الرابع (٢٧ فبراير ١٩٨٦ ـ ٢٦ فبراير ١٩٩٠) . وكان رئيس المجلس محمود الزغبى ثم عبد القادر قدورة . وكذا ، فى الدور التشريعى الخامس (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) . وكان قدورة رئيساً للمجلس . وإبان الدور التشريعى السادس (١٠ سبتمبر ١٩٩٤ ـ ١٦ ديسمبر ١٩٩٨) ، تم انتخاب الأرمنى سيمون إبراهيم ليباريان عن دائرة مدينة حلب الانتخابية ـ قطاع العمال والفلاحين .

النائب سيمون ليباريان

وُلد فى حلب عام ١٩٤٧ . تخرج فى كلية الهندسة بجامعة حلب عام ١٩٧٤ . عمل فى معمل الجرارات فى حلب . كان عضواً فى مجلس الإدارة المحلية فى حلب على مدى دورتين . وله إسهامات ومشاركات فى الفعاليات الثقافية الأرمنية . فى عام ١٩٩٤ ، انتُخب عضواً فى مجلس الشعب السورى ، وكان فى لجنة التخطيط والإنتاج . وفى عام ١٩٩٨ ، أُعيد انتخابه فى الدور التشريعى السابع (١٧ ديسمبر ١٩٩٨ ـ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢) عن قطاع بقية فئات الشعب (ب) ، وكان فى لجنة التخطيط والإنتاج أيضاً . وكان انتماؤه السياسى مستقلاً . ويُذكر أنه عضو جميعة الصداقة البرلمانية السورية الأرمنية .

* * *

خلال الدور التشريعى الثامن (٩ مارس ٢٠٠٣ ـ ٨ مارس ٢٠٠٧) ، انتُخب سونبول سونبوليان عن دائرة مدينة حلب الانتخابية ـ قطاع بقية فئات الشعب (ب) . وكان رئيس المجلس محمد ناجى عطرى ثم محمود الأبرش .

النائب سونبول سونبوليان

وُلد فى حلب عام ١٩٦٥ . تخرج فى كلية الحقوق بجامعة حلب . انتُخب عضواً فى مجلس الشعب السورى إبان الدور التشريعى الثامن ، وكان عضواً فى لجان الشئون الدستورية والتشريعية والعربية والخارجية والطعون . كما كان عضواً فى جمعية الصداقة البرلمانية السورية الأرمنية . و فى منتصف عام ٢٠٠٤ ، أصبح رئيساً لهذه الجمعية . وفى عام ٢٠٠٧ ، أُعيد انتخابه عن نفس الدائرة والقطاع إبان الدور التشريعى التاسع (٧ مايو ٢٠٠٧ ـ ٢٥ أبريل ٢٠١١) ، وظل فى مواقع اللجان آنفة الذكر .

وهكذا ، وحسب خلاصة د . نورا أريسيان ، يُعد توثيق دور النواب الأرمن فى المجالس النيابية السورية ذات دلالة جد مهمة فى التاريخ السورى الحديث والمعاصر من منظور حقوق الأقليات والتعايش الإسلامى المسيحى بالبلاد الذى تتميز به سورية . وعَكَسَ الكتاب السلوك السياسى للنواب الأرمن الذين حملوا مسئولية تمثيل الأرمن فى البرلمان السورى ، وأضاف صفحة جديدة فى مسيرة الحياة النيابية السورية .

د . نورا أريسيان

- تخرجت فى كلية الآداب بدمشق قسم اللغة الفرنسية (١٩٨٨) .
- تحمل دبلوم التأهيل والتخصص فى الترجمة والتعريب (١٩٩١) .
- حصلت على الدكتوراه فى التاريخ الحديث من الأكاديمية القومية للعلوم فى أرمينية (قسم الدراسات الشرقية) (٢٠٠١) .
- محاضرة فى كلية الآداب بجامعة دمشق منذ عام ٢٠٠٧ .
- نشرت العديد من المقالات والأبحاث فى الدوريات العربية والأرمنية .
- عضو اتحاد الكتاب العرب منذ ٢٠٠٧ .
- من مؤلفاتها :

ـ غوائل الأرمن فى الفكر السورى ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

ـ أصداء الإبادة الأرمنية فى الصحف السورية ١٨٧٧ ـ ١٩٣٠ ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

ـ دير الزور ، مدينة الشهداء ، حلب ، ٢٠١١ (بالأرمنية) .

مظاهر الفساد فى العصر الفاطمى

إعداد : تيسير محمد شادى

عرض : شيماء الشواربى *

بتقدير ممتاز مع التوصية بالطبع على نفقة الجامعة وتبادل الرسالة مع الجامعات الأخرى ، حصلت الباحثة تيسير محمد محمد شادى المعيدة بآداب دمنهور على درجة الماچستير فى الآداب فرع التاريخ الإسلامى . وقد دارت الأطروحة عن «مظاهر الفساد فى مصر الإسلامية فى العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ / ٩٦٩ - ١١٧١ م)» وانقسمت الرسالة إلى ثلاثة فصول رئيسية تسبقها مقدمة وتُنهيها خاتمة وملاحق . تناول الفصل الأول «مظاهر الفساد السياسى والإدارى» ، وعرج الفصل الثانى إلى «مظاهر الفساد الاجتماعى» ، واختص الفصل الثالث بـ «الفساد الاقتصادى» . وقد تكونت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من أ . د . محمد عيسى الحريرى أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة المنصورة مناقشاً ورئيساً ، أ . د . محمد أحمد محمد أحمد أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة أسيوط مناقشاً ، أ . د . سحر سيد عبد العزيز سالم أستاذة التاريخ الإسلامى بجامعة الإسكندرية مشرفة ، أ . د . أحمد إسماعيل الجمال أستاذ مساعد التاريخ الإسلامى بجامعة دمنهور مشرفاً . وفيما يلى أبرز الخطوط العريضة التى تضمنتها الدراسة .

ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة التى عُرفت منذ بدء الكون واستخلاف البشر فى الأرض . وتُوجد ملامح ثابتة للفساد فى كل زمان ومكان وفى شتى بقاع العالم ، ولكن تُوجد بعض الإشكاليات لهذ الفساد ومظاهره مختلف عليها إلى حد ما ، حيث أن ما يُمكن اعتباره فساداً فى دولة ما أو عصر سابق أو لاحق لا يُعد فساداً عند دولة أخرى ، وذلك متوقف على الثقافة والهوية والحضارة والتعاليم الدينية والسلوكيات التى تُميز مجتمعاً عن آخر ، كما تتفاوت درجات هذا الفساد من مجتمع لآخر حسب ثقافات هذا المجتمع وكذلك مراحل قوة الدولة أو ضعفها ، ومدى تمسكها بمقومات الصلاح والإصلاح .

يبدأ الفساد دائماً صغيراً ، كالكائن الحى ، ثم يتدرج فى النمو ، حتى يستفحل أمره ويسرى فى جسد الأمة ، حتى تسقط وتتهاوى ويتلاشى أمرها ، ويُترك المجال لغيرها للقيام على أنقاضها . وهكذا ، يكون الفساد دائماً بداية النهاية لأية دولة .

وفى هذا الصدد ذكر ابن خلدون فى مقدمته المشهورة : «إن مظاهر فساد الدولة تبدأ كمرحلة ثانية ، حيث تقوم الدولة فى بدايتها على البساط وتنشغل بالبحث عن العصبية ، ثم تنشغل بما وصلت إليه من قوة وازدهار ، فتنغمس فى البذخ والترف ، فتبدأ

* كاتبة وصحفية

مظاهر الفساد فى الظهور ، بعد أن ينشغل الحكام عن شئون دولتهم وتطمع القوى المحيطة فى الوصول إلى السلطة ، ويختل ميزان الدولة ، وتنحرف عن مسارها الطبيعى ، وتكثر الصراعات والفتن حتى ينتهى أمر الدولة بدولة أخرى تبدأ من جديد» .

واتضح من خلال الدراسة أن الدولة الفاطمية فى مصر قد خالفت تلك القاعدة ؛ حيث أنها لم تشهد الفترة الأولى من حياتها البسيطة فى عصر دون المرور بمراحل البدائية التى تمر بها بقية الدول . حيث أنها قد مرت بهذه المرحلة فى بلاد المغرب ، فكانت فى حالة من التقشف والزهد والبحث عن العصبية ، لذلك فقد جاءت مصر قوية غنية مزدهرة ، فانتقلت من الزهد والتقشف إلى الرفاهية والترف والبذخ المبالغ فيه ؛ أى أنها انتقلت بشكل مفاجئ من النقيض إلى النقيض ، فانغمست فى براثم الفساد ، حيث ثبت علمياً أن الانتقال السريع من الشئ إلى نقيضه يُؤدى إلى الفساد الحتمى .

وأثبتت الدراسة أن تلاعب الفاطميين بعقيدتهم لتحقيق أغراضهم وأهدافهم أدت إلى الفساد الدينى . فقد غيّر الفاطميون فى قواعد الميراث الشرعى لجعل الميراث للإناث بالكامل حال عدم وجود ذكور عند موت الأب ؛ وذلك ليُثبتوا أحقية السيدة فاطمة ـ رضوان الله عليها ـ فى ميراث الرسول محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وبالتالى هم ورثة السيدة فاطمة وكذلك الأحق بميراث الخلافة والحكم بالعالم الإسلامى .

كانت الدولة الفاطمية دولة دينية تعتمد على الحكم الدينى الوراثى ، غير أنها قد أفرزت العديد من المذاهب الدينية السياسية والتى منها تقديس الحاكم وعصمة الإمام من الخطأ وإعطائه الحق المنفرد فى التأويل وخلط الدين بالسياسة وعدم الخروج على الحاكم مهما عظم فساده . وتأثرت بعض المجتمعات ذات الحكم الاستبدادى ببعض هذه المذاهب لقمع شعوبهم وإطفاء صبغة دينية على أنفسهم لضمان عدم الخروج عليهم .

وقد تعددت وتباينت الطوائف العسكرية داخل الدولة الفاطمية ، فيما بين السود والأتراك والمغاربة والأرمن الذين تسارعوا فيما بينهم منذ أول وجود لهم فى مصر ، وظهر فسادهم على أهل البلاد الذين عانوا من فسادهم وظلمهم وتجرئهم على أملاكهم وأعراضهم ، هذا الأمر الذى ازداد فى العصر الفاطمى الثانى ، حيث عاث الجند فساداً فى البلاد ، وتجرأوا على الخليفة نفسه كما تحكموا فى توليته أو عزله .

ولعبت الدبلوماسية دوراً كبيراً فى الدولة الفاطمية ، فقد بلغت أقصى اتساع لها بفضل الدعاة الذين حملوا الدعوة الشيعية الفاطمية وانتشروا بها فى شتى البقاع حتى أن الجيش الفاطمى لم يخض أية معارك توسعية إلا فيما ندر ، ولم يدخل فى اختبار حربى حقيقى ، وحتى فى المراحل الأخيرة للدولة عندما تقلصت ممتلكاتها فى الشرق والغرب ، لم يستطع الجيش تقديم الحماية المطلوبة حتى سقطت الدولة ؛ لأنه انصرف منذ البداية عن عمله المنوط به .

هذا ، وقد أثبتت الباحثة أن قوة الدولة مرهونة بقوة حكامها وثبات أنظمتها وحسن هيكلتها الإدارية وتحديد الاختصاصات بها ، ولكن عندما تغيب هذه المعايير ويلعب الوزير دور الحاكم ويتدخل الجيش فى أمور الحكم وينغمس فى الملذات ويبعد عن ميادين الحرب والقتال وتختفى هوية الدولة ، كل هذه الأمور مجتمعة تُؤدى إلى فساد الدولة وزوالها ، وهذا ما حدث فى الدولة الفاطمية بمصر .

مرت الدولة الفاطمية فى مصر بفترتين متمايزتين ، بدأت الأولى بوصول جوهر الصقلى إلى مصر (٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م) وانتهت باندلاع الحرب الأهلية التى اجتاحت مصر زمن المستنصر بالله الفاطمى ، والفترة الثانية هى

فترة الحكم المطلق للوزراء العسكريين التى تبدأ بوزارة أمير الجيوش بدر الجمالى وتنتهى بوصول صلاح الدين بن أيوب إلى قمة السلطة فى مصر سنة (٥٦٤ هـ / ١١٦٨ م) وسقوط الخلافة الفاطمية (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م) .

وفى خلال الفترة الأولى ، لم يحاول الفاطميون اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق حلمهم فى حكم العالم الإسلامى وتكوين إمبراطوريتهم التى تمنوها ، بل إنهم انشغلوا بمشاكل عقائدية وطموحات شخصية خاصة فى عهد الحاكم بأمر الله ، وبالرغم من الازدهار الواضح للدولة فى بداية حكم المستنصر بالله ، ووصول الدولة إلى أقصى اتساع لها ، فإن مظاهر الفساد المختلفة التى عمت مصر ، وتفشى الحروب الأهلية وتدخل أم المستنصر فى أمور الدولة ، وفساد الهيكل الإدارى فيها ، بالإضافة إلى المجاعات التى حلت بمصر ، كل ذلك أدى إلى انهيار الدولة وفشل الخليفة فى التصدى لهذا الفساد ، فاستعان بالقائد العسكرى بدر الجمالى الأرمنى الأصل .

أقام بدر فى مصر حكماً عسكرياً مطلقاً ، استمر أولاً فى أسرته حيث نقل سلطته إلى ابنه الأفضل شاهنشاه (٤٤٦ ـ ٥١٥ هـ / ١٠٧٣ ـ ١١٢١ م) ثم إلى حفيده على بن الأفضل كُتيفات ، الذى تولى أثناء الاضطراب الذى أعقب وفاة الخليفة الآمر بأحكام الله سنة ٥٢٤ هـ/ ١١٣٠ م ، وتُعد فترة الحكم المطلق لأسرة بدر الجمالى هى نقطة إسباغ السياسة الفاطمية بالصفة العسكرية ، حيث وصل عدد كبير من الوزراء إلى الحكم بعد ذلك بفضل مؤازرة الفرق العسكرية لهم ، وإن كان هذا سبباً فى خلق العديد من المواجهات العسكرية التى انتشرت فى العصر الفاطمى الثانى . وفى ظل هذا النظام أصبح الأئمة الفاطميون مجرد رموز لسلسلة متتابعة من الطغاة العسكريين .

كانت الوزارة تُؤخذ بحد السيف لمن يقدر عليها ، أياً كان مذهبه ، فقد وصل إليها العديد من الوزراء الذين ناهضوا العداء للمذهب الإسماعيلى من أمثال على بن الأفضل بن بدر الجمالى ، وكذلك الوزير ابن مصال ، وابن السلار ، وصلاح الدين بن يوسف ، كذلك وصل إليها بهرام الأرمنى المسيحى الذى وزر لدولة دينية وشيعية ، واستبد بأمور الدولة ، وأساء السيرة فى أهل مصر .

وقد اهتم الفاطميون طيلة وجودهم فى مصر ببسط نفوذهم وسيطرتهم على الأراضى المقدسة فى مكة والمدينة ، رغبةً منهم فى إثبات شرعيتهم وكذلك بسط سيادتهم على كل الأراضى الإسلامية ، وعلى الرغم من ذلك فلم يُؤد أحد من الفاطميين فريضة الحج رغم حرصهم الشديد على إقامة الدعوة لهم على منابر مكة والمدينة ، اللهم إلا المعز لدين الله الفاطمى الذى عزم على ذلك ، ولكنه لم يقم به . ووجه الفاطميون جل اهتمامهم إلى إحياء بعض المظاهر الإسلامية بفخامة وبذخ داخل عاصمة ملكهم .

لم يستطع الفاطميون الحفاظ على عقيدتهم طيلة الوقت ، بل أدى فساد الأمور فى الدولة إلى انقسام الدعوة ، ولاسيما بعد أن أبعد الوزير بدر الجمالى الابن الأكبر للخليفة المستنصر بالله «نزار» عن الخلافة ، فانقسم الإسماعيليون إلى قسمين «نزارية» يُؤيدون «نزار» وقد انتشروا فى بلاد فارس و«عسقلية» أتباع الإمام الجديد ، وانتشروا فى مصر والشام واليمن ، وبعد موت الخليفة الآمر ابن الخليفة المستعلى سنة ٥٢٤ هـ / ١١٣٠ م ، دون وريث وإعلان ابن عمه عبد المجيد لنفسه خليفة باسم الحافظ لدين الله سنة (٥٢٦ هـ / ١١٣٢ م) ظهر انشقاق جديد بين الفرق المستعلية ، التى انقسمت إلى «حافظية» استمرت فى مصر ، و«طيبة» استقروا فى اليمن والهند .

وفى الجانب الاجتماعى ، أوضحت الدراسة أن

الطبقة الوسطى اختفت لفترات طويلة إبان الدولة الفاطمية لمصر حيث تحول المجتمع إلى طبقة قوية مهيمنة مسيطرة غنية ذات ثراء كبير وفاحش أحياناً ، وأخرى فقيرة معدمة تعيش بالكاد ، وهذا بدوره أدى إلى خلل فى البناء الاجتماعى للدولة .

كان العامة يُمثلون أغلبية السكان فى المجتمع المصرى ، ويعدون العنصر المنتج بين طبقاته الذين بهم كان قوام العيش ، إلا أنهم كانوا فى أغلب الأحيان مغلوبين على أمرهم خاضعين لسلطة مسيطرة تملك بيدها كل أمور السياسة والاقتصاد ، وتتحكم فيها وفق مصالحها الخاصة ، وكانت الفسطاط مقر العديد من العامة ، ففى الوقت الذى كانت تتمتع فيه القاهرة بالقصور الفخمة والمبانى العظيمة والمرافق الصحية ، وارتفاع المستوى الاقتصادى ، كانت الفسطاط تكتظ بسكانها ، تشقى بأمراضها ، وتنتظر قوت يومها ، كما كانت الإسكندرية بمثابة المتنفس الذى يثور فيه السنيون من جراء ظلم الفاطميون الشيعة حتى عرفها المؤرخون بأنها (مركز المقاومة السنية) .

وقد عانى الشعب المصرى أشد ويلات العذاب من خلال تسلط أهل الذمة على أمور الدولة ، وإساءتهم للمسلمين ، كذلك القرارات التى أُتخذت لإجبار السنة على اعتناق المذهب الإسماعيلى ومحاولة الفاطميين إيذاء مشاعر المسلمين السنة عن طريق سب الصحابة ولعنهم على المنابر أثناء الصلاة ، بالإضافة إلى الأحكام الجائرة التى اتخذها الحاكم بأمر الله والتى شملت المسلمين وأهل الذمة ، وكذلك النساء اللاتى ورد بشأنهن أول قانون يقضى على حرياتهن داخل المجتمع .

عاش الفاطميون ما يقرب من قرنين فى مصر ، لم تتحدث المصادر عن زواج أحد الخلفاء الفاطميين من مصرية ، بل كان أغلب زيجاتهم من السيدات النصارى ، فجاء العديد منهم أب مسلم وأم نصرانية مثل الحاكم بأمر الله والمستعلى والآمر بأحكام الله . ولعل هذا كان سبباً فى عدم بقائهم فى مصر ، وربما كان الأمر قد تغير إذا كان هناك خليفة فاطمى من أم مصرية .

وعلى المستوى الاقتصادى ، كان النيل ، ولايزال محور حياة مصر وشعبها . وقد تأثر كثيراً بفساد الحكام والوزراء والعسكر ، فقد رفع الدول إلى قمة الازدهار فى فترات القوة والعدالة والمساواة ، والشئ اللافت للنظر أنه جف وقل فيضانه فى فترات الفساد كما لو أنه يشعر ويعيش كأحد أفراد المجتمع المصرى . فشهدت مراحل القوة اهتمام بالنيل وبمقاييسه أعقبها إهمال شديد فى مراحل الضعف وتصادف ندرة فيضان النيل مما انعكس على الدولة الفاطمية وأدى إلى انهيارها .

عاشت مصر فى كنف الدولة الفاطمية أزهى أيامها ، وكذلك أشقاها ، فقد حظيت الدولة بمجموعة من الأزمات الاقتصادية صحبتها العديد من المجاعات التى أدت إلى موت وهلاك الكثير من أهل مصر ولاسيما العامة ، فعلى الرغم من أن مصر عانت قبل الفاطميين من ويلات المجاعات ، فإن العصر الفاطمى قد نال الحظ الأكبر منها ، ولم تكن تلك المجاعات بفعل نقص مياه النيل أو زيادته ، بل إن ضعف الخلفاء وانشغالهم عن أمور الدولة والصراعات التى عمت عصرىّ مصر الفاطمية ، جعلت أرض مصر مسرحاً للحروب والنزاعات والفتن فانعدم الأمن ، ومنعت الناس من الزراعة على الرغم من وجود المنسوب اللازم للزراعة ، كما جعلت التجار يتلاعبون بالأسعار ويُمارسون الاحتكار ، هذا الأمر الذى أدى إلى انعدام الأقوات ، وهلاك العديد من الناس .

ولم تكن المجاعات من الأمور التى تُؤثر على الخلفاء لكثرة أموالهم وتحكمهم فى أمور الدولة ، بل كان

الشعب هو دائماً من يدفع الثمن ، ففى الوقت الذى ينغمس فيه الحكام فى مظاهر الترف والبذخ والاحتفال، كان الشعب يأكل القطط والكلاب من الشوارع ، كذلك يأكل الميتة ، حتى بلغ به الأمر إلى أن أكل الناس بعضهم بعضاً ، ومات منهم الكثير .

لم تعبأ الدولة الفاطمية بمعاناة الشعب أو حتى فقدانه، بل كان بعض الخلفاء وكذلك الوزراء فى غياب المجاعات يقومون بنفس الدور ، حيث أمر الحاكم بأمر الله بإحراق الفسطاط بما فيها من أناس ، فهلك نحو ثلثيها ودُمرت ديارها ، وفعل الفساد بأهلها كذلك فعل شاور دون وعى أو تفكير فى صراعه مع ضرغام من أجل الوصول للوزارة ، وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت الدولة الفاطمية فى تلك المصائب التى حلت بالشعب المصرى فائدة عظمى أطلق عليها المؤرخون إيجابيات الأزمة .

نتج عن هلاك الغالبية العظمى من الشعب زيادة الملكيات الخاصة التى لم يُوجد لها وارث شرعى ، بالإضافة إلى سطو كبار رجال الدولة والطامعين ممن اعتادوا على الثراء داخل الدولة إلى الاعتداء على الناس ، واغتصاب أملاكهم ، وقد أقرت الدولة ذلك .

وأثناء الشدة المستنصرية ، زاد عدد الإقطاعات فى البلاد نتيجة لتسلط العناصر العسكرية ابتداء من عام ٤٦٧ هـ / ١٠٧٤ م ، والتى أجبرت الدولة على إقطاعها تلك الأراضى نظير حمايتها ، وكذلك بدلاً من مرتباتها التى عجزت الدولة عن سدادها .

شهدت الدولة الفاطمية بمصر الفساد بأنواعه الذى تعددت أشكاله وأنماطه . فقد قام المعز لدين الله الفاطمى بالقتل والتعذيب والسلخ لمن خالفه أو اعترض عليه فقد أهدر آدمية البشر ، وكذلك سكن القصور الفخمة وأنفق الذهب والجوهر ببذخ ، وبعض شعبه جائع ، وكثرت الوساطة والمحسوبية والبذل والبرطلة على عهد العزيز بالله وميز أهل الذمة عمن سواهم ، وقام الحاكم بأمر الله بعديد من التناقضات والجرائم غير الآدمية وأباد مدينة الفسطاط ، وانغمس معظم الخلفاء الفاطميين فى البذخ والترف واللهو والعبث ، فأهملوا شئون الدولة .

وقد أدى فساد الدولة الفاطمية إلى ضياع ممتلكاتها فى برقة وطرابلس وإفريقية وكذلك ضياع ممتلكاتها فى المشرق الإسلامى ، واستولى السلاجقة على بعض أجزائها واستولى الصليبيون على البعض الآخر ، وهلك السواد الأعظم من المصريين أثناء تلك الأحداث بالإضافة لهلاكه أثناء المجاعات والأوبئة .

على الرغم من فشل الفاطميين فى تحويل أهل مصر إلى المذهب الشيعى ، وعلى الرغم من سقوط الدولة الفاطمية وزوالها ، فإن تأثيرها مازال مستمراً حتى الآن سواء فى مصر أو فى غيرها ، حيث استمرت الدعوة المستعلية ـ الطيبة فى الهند ـ ، وكذلك الدعوة النزارية التى أطلق عليها الأوربيون لفظ assassins «الحشاشين» الموجود أتباعها فى سورية وإيران وباكستان .

أما المصريون ، فقد عاشوا على المذهب السنى ، غير أن التأثير الشيعى قد غلب على احتفالاتهم وأعيادهم ، الذى تفاعل معها المصريون ، فعاشوا على المذهب السنى ولكن بتأثير شيعى ، ويظهر هذا فى احتفالات الفاطميين الذى تفاعل معه المصريون وأحبوها لما كانت تُمثله لهم من أهمية معنوية وترفيهية ، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية ، حيث كانت تُوزع فيها العطايا من أموال وكسوة وطعام، وقد بقى من هذه الاحتفالات الكثير ، والذى مازال المصريون يحتفلون بها ، ونذكر منها المولد النبوى الذى بدأ بدخول الفاطميين مصر ومع الخليفة المعز ، فأفرطوا فى صنع الحلوى بأشكالها المختلفة على هيئة الطيور والقطط والخيول والعرائس

(عروسة المولد) التى تُوجد حتى الآن .

كذلك بقى الاحتفال بليلة النصف من شعبان وأول رمضان ورأس السنة الهجرية وعيد الفطر وعيد الأضحى ، وكذلك عاشوراء غير أن المصريين قد غيّروا الاحتفال به من الحزن الذى يعم الفاطميين إلى السرور والفرحة .

كذلك ظلت فوانيس رمضان ودار الفطرة (موائد الرحمن) ، التبرك بآل البيت : الحسن والحسين ، السيدة زينب ، السيدة أم هاشم ، السيدة نفيسة ـ رضون الله عليهم ، وغير ذلك الكثير من التأثيرات الفاطمية الباقية على الرغم من زوال الدولة .

كانت الدولة الفاطمية أول دولة شيعية وكذلك آخر دولة شيعية حكمت مصر حتى الوقت الحاضر ، فجاءت الدولة الفاطمية ودخلت مصر دون مقاومة ، ثم خرجت أيضاً دون مقاومة ، استمرت ونمت وترعرعت ، ووصلت إلى أقصى اتساع لها ثم ما لبثت أن سقطت وتهاوت بفعل فسادها وفساد قياداتها ، هذا الأمر الذى مهد لها الطريق من قبل ، وأتاح لها دخول مصر ، وذلك عندما استفحل الفساد فى الدولة الإخشيدية سابقتها فى مصر .

ورغم تعدد مظاهر الفساد فى الدولة الفاطمية والتى امتلأت صفحات البحث بها ، فإن الدولة الفاطمية كانت تتمتع بالعديد من المزايا التى ميزتها عن غيرها فى ذلك الوقت ، والتى حافظت على كيانها مدة القرنين التى قضتها فى مصر ، فكان لها من التقدم والازدهار ما شهد به الجميع ، غير أن موضوع البحث الذى أعدته أ. تيسير شادى قد ركز بشكل مباشر على سلبيات هذه الدولة ، التى أودت بها إلى الاضمحلال والانهيار .

أرمينية وسورية

فى ١٠ ديسمبر ٢٠١١ ، التقى جارين كريكوريان القنصل العام لجمهورية أرمينية فى حلب مع الشيخ أحمد بدر الدين حسون مفتى الجمهورية العربية السورية . وخلال اللقاء ، استعرض الطرفان علاقات الصداقة الأرمنية العربية والأرمنية السورية ، وكذا السمات التاريخية والثقافية المشتركة للشعبين . وأبدى المفتى تقديراً عالياً لدور الأرمن السوريين فى الحياة الاقتصادية والثقافية منوهاً إلى أن الأرمن يُعتبرون مواطنين مخلصين للبلاد ، أثروا الزخم الدينى والثقافى فى سورية . وعند تعرضه للمسار السلمى لتسوية مشكلة قره باغ ، أكد المفتى مرة أخرى على أن سورية لا تنظر إلى الصراع من منظور دينى ، ولكنه تعبير عن الإرادة الشعبية . وأثناء اللقاء ، بحث الطرفان الأمور المتصلة بزيارة فضيلة المفتى إلى يريڤان بمناسبة افتتاح نصب «امتنان الشعب الأرمنى للشعب العربى» .

كما التقى القنصل العام فى نفس اليوم مع الأستاذ موفق إبراهيم خلّوف محافظ حلب . وقد تمنى المحافظ النجاح للقنصل العام فى مهمته ، وأكد على أن علاقات الصداقة الحميمة القائمة بين أرمينية وسورية والاحترام المتبادل بين الشعبين ، يُمثلان أسس تنمية التعاون الوطيد بين الجانبين . وأكد المحافظ بصفة خاصة على أهمية تعميق العلاقات الاقتصادية ، وكذا استخدام إمكانيات رجال الأعمال الأرمن المحليين فى هذا الغرض . ووعد المحافظ بتقديم دعمه التام للمبادرات التى ستُقدمها القنصلية العامة لجمهورية أرمينية فى حلب .